الحدث

تعمل قوات الاحتلال الإسرائيلي، عبر توغلها مجدداً في مناطق في شمال قطاع غزة، على إعادة إفراغ المنطقة، خصوصاً بيت حانون وجباليا، من السكان العائدين إليهما، فيما واصلت أميركا وإسرائيل تحميل حركة حماس مسؤولية «انهيار» مفاوضات التوصل إلى وقف إطلاق نار وتبادل اسرى، عبر الإشارة إلى أنها خفضت إلى النصف عدد الأسرى الإسرائيليين الذين تريد الإفراج عنهم في المرحلة الأولى من اتفاق وقف إطلاق النار التي تمتد إلى مدة 6 أسابيع

بيت حانون وجباليا تحت النار

الاحتلال يكشف عدوانه لإفراغ شمال غزة

فلسطينيون وسط الدمار في خانيونس أمس (فرانس برس)

غزة، حيفا ـ **العربي الجديد**

في الوقت الذي يواصل فيه العالم الانشغال بالضربة الإيرانية بالصواريخ والطائرات المسيّرة على إسرائيل، ليل السبت ـ الأحد الماضي، ومحاولته تحجيم الرد العسكري للاحتلال عليها مقابل تقديم بدائل ترضي إسرائيل وتركز على فرض عقوبات جديدة على إيران وتعزيز محاولات عزلها، بدأت قوات الاحتلال، التي واصلت سلسلة مجازرها بحق أهالي قطاع غزة، لليوم الـ193 على التوالي، العمل مجدداً على إعادة إفراغ شمال قطاع غزة، خصوصاً بيت حانون وجباليا.

وأعلنت وزارة الصحة في قطاع غزة، في بيان أمس الثلاثاء، ارتفاع حصيلة الشهداء إلى 33843. وأوضحت أنه خلال الـ24 ساعة الماضي وصل 46 شهيداً و110 إصابات إلى المستشفيات، مشيرة إلى أن عدد المصابين الإجمالي ارتفع إلى 76575. وأشارت إلى أن «عدداً من الضحايا لا يزالون تحت الركام وفي الطرقات، ولا تستطيع طواقم الإسعاف والدفاع المدني الوصول إليهم». وناشدت الوزارة، في بيان آخر، المؤسسات المعنية توفير مولدات للمستشفيات لتجنب كارثة صحية، كون مولداتها قابلة للتوقف في أي وقت بسبب عملها بكامل طاقتها على مدار الساعة، الأمر الذي سيؤدي إلى كارثة صحية. واعلن جهاز الدفاع المدني الفلسطيني انتشال جثامين 15 شهيداً قتلتهم قوات الاحتلال في مناطق متفرقة بمدينة خان يونس جنوبي القطاع.

وتوغلت قوات الاحتلال، مدعومة بالدبابات وغطاء ناري من المدفعية والطائرات، في مناطق شمال قطاع غزة، ليل الاثنين الثلاثاء، بعدما كانت قد غادرتها قبل أسابيع، ما سمح للمهجّرين بالعودة إليها جزئياً، حيث قامت بمحاصرة مدارس تؤوي فلسطينيين، قبل أن تقوم بتهجيرهم منها مجدداً. وجاء التوغل الإسرائيلي بعد أيام من تحذير جيش الاحتلال من العودة إلى الشمال وتعمده ارتكاب مجزرة بحق المهجرين الذين كانوا يحاولون العودة وتجمعوا في شارع الرشيد يوم الأحد الماضي.

وقال شاهد عيان، لـ«العربي الجديد»: «لقد دخلوا علينا عند الساعة العاشرة ليلاً من مساء الاثنين وحاصروا مدرسة الشوا في بيت حانون، وجرفوا الأراضي الزراعية، وصباحاً قاموا بأخذ الرجال إلى شقة، وقالوا لنا مع النساء اذهبوا إلى حي الزيتون. وأشار إلى أن الوضع مرعب جداً، حيث تحاصر الدبابات المدرسة، موضحاً أنه كان يوجد في مدرسة الشوا نحو 200 عائلة، فيما تم اعتقال 20 شخصاً. وقالت أم محمد، التي نزحت من بيت حانون، لـ«العربي الجديد»، إنهم خرجوا عند الساعة الثانية فجراً، فيما كانت المنطقة تتعرض لقصف شديد، مشيرة إلى أنه تم اعتقال أشخاص من مدرسة الشوا. وأوضحت أنها كانت نزحت من المنطقة الصناعية وسط غزة سابقاً، جراء إطلاق الاحتلال النار عليهم، مشيرة إلى سقوط عدد كبير من الشهداء في المنطقة. وأشارت امرأة ثانية، والتي كانت موجودة في مدرسة قليبو في بيت لاهيا، إلى أن الوضع كان مرعباً جداً، مشيرة إلى كثافة القصف والأحزمة النارية ودخول قوات جيش الاحتلال إلى المنطقة، بالإضافة إلى إطلاق النار على الصفوف التي كانوا موجودين فيها، موضحة أنه رابع نزوح لهم، ولا نعرف أين سنذهب لاحقاً. وأشارت إلى أنهم اضطروا إلى الزحف على الأرض للاحتماء من الرصاص الذي كان يطلق فوق رؤوسهم، مشيرة إلى أن قوات الاحتلال قامت باعتقال نساء ورجال. وتحدثت امرأة ثالثة عن قيام قوات الاحتلال باعتقال عدد كبير من المواطنين، من النساء والرجال، وأن بعضهم تعرض للضرب.

وقال شهود عيان لوكالة الأناضول إن آليات عسكرية إسرائيلية توغلت في مناطق شرق جباليا وشمال بلدة بيت لاهيا وشرق بيت حانون وسط إطلاق نار وقصف مدفعي كثيف، موضحين أن الاتصالات انقطعت عن المنطقة التي توغلت فيها. وقالت مصادر محلية للوكالة إن قوات الاحتلال أجبرت النساء والفتيات على مغادرة مراكز الإيواء والتوجه خارج بيت حانون. وفي السياق ذاته، أفاد مهجّرون فلسطينيون من بيت حانون أن الجيش الإسرائيلي أجبر جميع العائلات فيها على مغادرتها وأعتقل عشرات الشبان والأطفال وكبار السن. وبذلك يعمل الجيش الإسرائيلي على إفراغ بيت حانون من المهجرين الذين عادوا إليها بعد انسحابه منها. وتحت غطاء ناري كثيف ومدمر، توغلت قوات الاحتلال شرق جباليا. وقال جهاز الدفاع المدني الفلسطيني، في بيان، إن المقاتلات الإسرائيلية قصفت مسجد «شهداء الفاخورة» ومنزلاً قربه في مخيم جباليا، ما أسفر عن سقوط عدد من القتلى والجرحى. وقال رئيس المكتب الإعلامي الحكومي بقطاع غزة سلامة معروف، في بيان، إن جيش الاحتلال يسعى لإفراغ بيت حانون والمنطقة الشرقية من بلدة جباليا شمال القطاع من السكان. وأضاف أن «الاحتلال لم يكتفِ بمئات المجازر التي ارتكبها في هذه المناطق وتدمير منازل المواطنين فيها تدميراً تاماً، وإجبار أهلها على النزوح منها لشهور طويلة، وها هو اليوم يعيد سيناريو تهجير سكانها منها قسراً بقوة السلاح، بعدما عادوا خلال الأسابيع الماضية وعملوا على إعادة الحياة فيها تبقى منها». وشنّت طائرات الاحتلال سلسلة غارات على شمال مخيم النصيرات ومدينة دير البلح وسط القطاع، وفي مناطق جنوب القطاع، استشهد أربعة فلسطينيين وأصيب آخرون في قصف استهدف منزلاً في حي تل السلطان غرب مدينة رفح، وفق مصادر طبية. كما استهدفت الطائرات أراضي زراعية في منطقتي حي الزهور وخربة العدس شمال رفح.

وسقط ثمانية شهداء بعد قصف الاحتلال مركبة للشرطة في حي التفاح في غزة. وقالت مصادر محلية إن طائرات الاحتلال استهدفت طواقم الشرطة خلال تامينها دخول المساعدات لمناطق شمال قطاع غزة، ما أدى إلى استشهاد جميع أفراد الشرطة الموجودين في المكان، وإصابة عدد من المواطنين. وتخوض المقاومة اشتباكات ضارية مع جيش الاحتلال في منطقة المغراقة وسط قطاع غزة. من جانب آخر، دمر الاحتلال ثلاثة طوابق في برج فايد وقصف منزلاً في منطقة شمال مخيم النصيرات.

وقال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أمام جنود جدد في جيش الاحتلال أمس الثلاثاء إن إسرائيل تضرب حركة حماس «بلا رحمة». وقال نتنياهو، بحسب بيان صدر عن مكتبه للجنود: «إنكم تنضمون إلى (الجيش الإسرائيلي) في مواقع قتالية مهمة في سبيل صد عدو قاس»، مؤكداً «نحن نضربهم بلا رحمة وسنهزمهم». واعتبر أن قتال الحركة «جزء من حملة أكبر»، مشيراً إلى أن «إيران تقف خلف حماس وحزب الله وآخرين، لكننا مصممون على الفوز هناك والدفاع عن أنفسنا في كل القطاعات».

وفي سياق متصل، قال مصدر إسرائيلي، لشبكة «سي أن أن»، أمس الثلاثاء، إن حركة حماس خفّضت عدد الرهائن الذين ترغب في إطلاق سراحهم خلال المرحلة الأولى من اتفاق وقف إطلاق النار المحتمل إلى أكثر من النصف. وأشارت الشبكة إلى أن الحركة عرضت، في مقترحها الأخير، إطلاق سراح أقل من 20 رهينة في مقابل وقف إطلاق النار لمدة 6 أسابيع، وهو ما يعني خفض عدد الرهائن الأربعين الذي كان أساساً للمفاوضات لعدة أشهر حتى الآن إلى النصف. وأضاف المصدر أن «حماس» دعت أيضاً إلى «الإفراج عن مزيد من الفلسطينيين من سجون إسرائيل مقابل عدد أقل من الرهائن (الأسرى الإسرائيليين في القطاع)، فضلاً عن عدد أكبر من الفلسطينيين الذين يقضون أحكاماً بالسجن مدى الحياة». وأشار إلى أن «أحدث مقترح لحركة حماس يشير إلى أن زعيم الحركة في غزة يحيى السنوار لا يريد التوصل إلى اتفاق، ويسعى لاستغلال الخلافات بين الولايات المتحدة وإسرائيل بشأن العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة والضغط على الحكومة الإسرائيلية». وفي السياق، قال مسؤول كبير في الإدارة الأميركية للشبكة إن «حماس أخّرت الوسطاء أنه ليس لديها سوى نحو 20 رهينة من النساء أو المرضى والجرحى وكبار السن، وأنها تركز على هؤلاء العشرين في المرحلة الأولى من اتفاق وقف إطلاق النار» المحتمل، موضحاً أن «المسؤولين الإسرائيليين والأميركيين قالوا مراراً إنهم توقعوا أن «حماس» ستطلق سراح 40 رهينة، والآن تقول إنه ليس لديها عدد كاف من الرهائن الأحياء». وأضاف أنه «حتى لو حماس قالت إن لديها 20 رهينة فقط، فمن المتوقع أن تطلق سراح الشباب أو تعيد جثث الرهائن الذين ماتوا ليصل العدد إلى 40». واعتبر أن مطالب «حماس» بشأن عدد الفلسطينيين الذين تريد أن تفرج عنهم إسرائيل قد زاد، قائلاً: «لقد قللوا العدد من قبل، والآن يريدون زيادته مرة أخرى». وقال مسؤول أميركي ثانٍ، لشبكة «سي أن أن»، إن «حماس» ردت في الأيام القليلة الماضية بمطالب «غير معقولة وغير قابلة للتحقيق»، معتبراً أنه «يبدو أن السنوار لا يريد وقف إطلاق النار، على الرغم من الفوائد التي تعود على سكان غزة». وقال المسؤول الأميركي: «اعتقد أن جزءاً من هذا هو أن حماس تعتقد أنها تنتصر. لأن تعريفهم للنجاح هو البقاء، وقد تمكنوا من البقاء حتى الآن، وكلما طال أمد الصراع، أصبحت حماس أكثر تعنتاً وليس العكس». في المقابل، نقلت الشبكة عن القيادي في «حماس» باسم نعيم قوله إن «الحركة اقترحت الإفراج عن 3 رهائن كل أسبوع»، لكنه أضاف: «لا أحد يتحدث عن الأرقام النهائية». وفي إسلام آباد، قال وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان، في مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره الباكستاني إسحاق دار، أمس الثلاثاء، إن الجهود الدولية لوقف إطلاق النار في قطاع غزة غير كافية على الإطلاق، مشدداً على ضرورة بذل المزيد من الجهود لوضع نهاية لمعاناة سكان غزة، وإنه يتعين وقف إطلاق النار الآن. وشدد دار، من جهته، على أنه حان الوقت لإنهاء «الإبادة الجماعية» في غزة.

في هذه الأثناء، أعلنت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أمس الثلاثاء، أن إسرائيل تواصل فرض قيود «غير قانونية» على دخول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة. وقالت المتحدثة باسم المفوضية رافينا شامداساني، في مؤتمر صحافي بجنيف: «تواصل إسرائيل فرض قيود غير قانونية على دخول المساعدات الإنسانية وتوزيعها وتنفيذ تدمير واسع النطاق للبنية التحتية المدنية»، مكررة الدعوات من أجل السماح بوصول المساعدات من دون قيود. وتواجه إسرائيل التي تنفي عرقلة الإغاثة الإنسانية، ضغوطاً دولية متزايدة للسماح بدخول مزيد من الإمدادات إلى قطاع غزة منذ أن قصفت قافلة مساعدات في الأول من إبريل/ نيسان الحالي، ما أسفر عن مقتل عمال إغاثة دوليين. وأضافت شامداساني: «يجب عدم مهاجمة أولئك الذين يقدمون المساعدة الإنسانية أو يحاولون الحصول عليها».

من جهة ثانية، أعلنت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، في بيان أمس الثلاثاء، العثور على قنابل غير منفجرة تزن ألف رطل (حوالى 460 كيلوغرام) داخل مدارس بعد انسحاب القوات الإسرائيلية من مدينة خانيونس جنوب قطاع غزة. وأضافت أن «الآلاف من النازحين داخلياً يحتاجون إلى مجموعة من المساعدات المنقذة للحياة، بما في ذلك الصحة والمياه والصرف الصحي والغذاء».

المانيا والنمسا توبّخان بوريل

نقل موقع بوليتيكو، أمس الثلاثاء، عن مسؤولين مطلعين قولهما إن المستشار اللاحاني أولاف شولتز ونظيره النمساوي كارل نيهامر، وبّخا، خلال قمة الاتحاد في مارس/آذار الماضي في بروكسل، مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل بسبب انتقاداته لإسرائيل، وقالا له: «أنت لا تتحدث باسم المانيا والنمسا بشأن غزة». وكان بوريل قال أخيراً إن إسرائيل تتسبب في حدوث مجاعة بقطاع غزة، وأنها تستخدم التجويع سلاحاً في الحرب.

للحديث تتمة...

عن الوظيفيين والمشروع الصهيوني

عثمان لحياني

إذا كان من فضل يشكر عليه صاحب الدراسات المتخصّصة في الصهيونية، الراحل عبد الوهاب المسيري، ويستحق به عالي التقدير، فهو استشرافه حالة لم تكن تخطر على بال أحد في زمانه، عندما تحدث مبكراً عن «اليهودي العربي الوظيفي»، ويقصد به خُدّام إسرائيل والمشروع الصهيوني، من داخل البيئة العربية نفسها، وبالأدوات العربية أيضاً، عن جهل بالأشياء، أو لغاية مريضة. وهؤلاء، عن قصد وعمد، أو عن جهل وسذاجة، نماذج وأشكال وفردي وجماعات، مثبطة للعزائم ومعطّلة كل جهد يسعى إلى تعزيز بنية المقاومة السياسية والشعبية بكل أشكالها، ومشككة في كل مجهود لإسناد الحق الفلسطيني. ليست الأنظمة في البيئة العربية والإسلامية فقط هي التي تؤدي هذا الدور الوظيفي الذي يخدم المشروع الصهيوني، تطبيعاً أو تواطؤاً، أو صمتاً وتخاذلاً على الجرائم والمجازر المروعة في حق الفلسطينيين، ولكن من يؤديه مجتمع ذو صلة بالرأي العام، من النخب والكتّاب وفي الإعلام، وجزء من المتلبّسين للفكر الديني المسيّج بالمقولات الفاسدة. دأبت هذه النماذج المعطوبة في تفكيرها، والمعطّلة في فهمها السياقات والمرحلة، على استزراع التشكيك في المقاومة ككيان تارة، فما كان منها الخجل أن تقول إن حركة حماس كلها صناعة إسرائيلية، وتارة أخرى التشكيك في رجالات المقاومة، ومن ذلك إشاعاتها أن أبناء رئيس المكتب السياسي لـ«حماس» إسماعيل هنية، يتنعّمون في فنادق خارج القطاع، حتى ظهرت الحقيقة أنهم بين أبناء شعبهم شهداء قبل وبعد.

ليس هناك كثيرٌ من الفرق بين الشكوك التي عمدت إسرائيل إلى إطلاقها بشأن عمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، وإزاء كامل الهيئات الإغاثية والإنسانية العاملة في قطاع غزة. والزعم أن «حماس» تستولي على المساعدات التي تصل إليها، وبين مواقف لا مسؤولة من أطراف جزائرية حتى، للتشكيك في جهود هيئات إغاثية جزائرية، وطرح أسئلة بالغة السذاجة عن كيفية تمكّنها من إدخال المساعدات إلى غزة بطرق استدعتها ظروف المحنة وفرضتها استحقاقات إغاثة للشعب الفلسطيني والنازحين في غزة، المساعدات التي تصل إليها، وبين مواقف لا مسؤولة من أطراف جزائرية حتى، للتشكيك في جهود هيئات إغاثية جزائرية، وطرح أسئلة بالغة السذاجة عن كيفية تمكّنها من إدخال المساعدات إلى غزة بطرق استدعتها ظروف المحنة وفرضتها استحقاقات إغاثة للشعب الفلسطيني والنازحين في غزة، التي تواصل جهودها في القطاع. وزعمت تقارير زائفة أن واشنطن فتحت كتاب الجمعية بعدما اغتاظت من حضورها البارز... هل يمكن ملاحظة أنها السردية نفسها بين الوظيفيين وإسرائيل، سردية واحدة تخرّج من عقل مريض وجحر واحد.

عرقلة تحقيق أممي

اتهمت لجنة تحقيق تابعة للأمم المتحدة، أمس الثلاثاء، إسرائيل بعرقلة جهودها لجمع الأدلة بشأن هجوم السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وقال كريس سيدوتي، عضو لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، في مؤتمر صحافي بجنيف أمس الثلاثاء: «في ما يتعلق بالحكومة الإسرائيلية، شهدنا عرقلة فعلية لجهودنا للحصول على أدلة من الشهود والضحايا الإسرائيليين على الأحداث».

رصد

وحدة خاصة لملاحقة المتضامنين مع الفلسطينيين

رام الله ـ **جهاد بركات**

شنّ الجيش الإسرائيلي، أمس الثلاثاء، اقتحامات في الضفة الغربية والقدس المحتلتين، تخللتها اعتقالات ومواجهات، فيما برزت مطالبة أممية لقوات الاحتلال بأن توقف فوراً مشاركتها في هجمات المستوطنين، والمستمرة منذ يوم الجمعة الماضي، على الرغم من أن دولاً غربية التزمت الصمت حيال هذه الهجمات، فيما كانت طوال الأشهر الماضي تشرّ من عنف المستوطنين، وتفرض عقوبات عليهم.

وبينما كان المستوطنون يواصلون هجماتهم الدموية، والتي أسفرت عن ارتقاء شهيدين جديدين برصاصهم، مساء أول من أمس الاثنين، أعلن وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير، أمس، تشكيل وحدة خاصة ضمن قوات الشرطة لملاحقة ناشطي اليسار الإسرائيلي والمتضامنين الدوليين الأجانب مع الفلسطينيين. وقال على منصة إكس إن هذه الخطوة مهمة «لتحديد وإزالة الفوضويين الذين يتدخلون في قوات الأمن والنظام العام». وفي السياق ذكر موقع وايتن الإسرائيلي أن قراراً بن غفير جاء بعد عقوبات فرضتها دول مثل الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا ضد مستوطنين نتيجة تنفيذهم أعمال عنف ضد فلسطينيين بالضفة. وأشار إلى أن الوحدة «تستهدف أيضاً الأجانب الذين يأتون من أنحاء العالم مباشرة إلى الضفة الغربية، والسياح الذين يأتون تحت ستار الزيارة لكنهم يصلون إلى أماكن الاحتكاك بالضفة».

من جهتها اعتبرت حركة السلام الآن اليسارية الإسرائيلية، على «إكس» أمس، أن «محاولة الإرهابي المدان بن غفير إبعاد الناشطين عن الضفة الغربية هي خطوة فاشية خطيرة اتخذتها أنظمة الظلام»، مضيفة أنها «محاولة مكشوفة للملاحقة من يكشفون عن حوادث عنف ومصادرة وسرقة يمارسها المستوطنون ضد الفلسطينيين».

في موازاة ذلك طالبت الناطقة باسم مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، رافينا شمداساني، في حديث للصحافيين في جنيف أمس، القوات الإسرائيلية «بأن توقف فوراً مشاركتها النشطة ودعمها لهجمات المستوطنين» على الفلسطينيين. وشدّدت على أنه «يجب محاسبة الأشخاص المشتبه في ارتكابهم أعمالاً إجرامية» قضائياً، مشيرة إلى أنه عقب مقتل مستوطن

بن غفير: الخطوة مهمة «لتحديد وإزالة الفوضويين»

إسرائيلي (بنيامين أخيميير)، الأسبوع الماضي، «قتل أربعة فلسطينيين، من بينهم طفل، ودُمرت ممتلكات فلسطينيين بهجمات انتقامية». وأضافت أن مكتب حقوق الإنسان تلقى معلومات تفيد بأن «مستوطنين مسلحين وقوات إسرائيلية» دخلوا عدداً من البلدات والقرى الفلسطينية، فيما «أبلغ عن إصابة عشرات الفلسطينيين، من بينهم بأعيرة نارية على أيدي مستوطنين وقوات أمن إسرائيلية، وأحرقت مئات المنازل والمباني الأخرى وسيارات». وتطرّقت أيضاً إلى تقارير تفيد بإقامة مستوطنين بؤرتين استيطانيتين على الأقل في الأيام الأخيرة في غور الأردن وجنوب تلال الخليل، «قرب تجمعات فلسطينيين تعرضوا لهجمات متكررة من مستوطنين في الأشهر الماضية وهم عرضة لخطر وشيك للترحيل القسري». وأصدرت سلطات الاحتلال، أمس، قراراً عسكرياً بالاستيلاء على 64 دونماً من أراضي المواطنين في منطقة البويرة، شمال مدينة الخليل، لصالح إقامة مستعمرة سكنية وصناعية.

وفي السياق هاجم مستوطنون، مساء أول من أمس، قرية شعب البطم في مسافر يطا، جنوب الخليل، وأحرقوا مركبة، فيما شرع آخرون، وفق وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، بإنشاء بؤرة استيطانية، أمس، في الأغوار الشمالية، بالقرب من تجمع عين الحلوة. كذلك نصب مستوطنون، أمس، خياماً في بلدة كفر الديك غرب سلفيت، تمهيداً لإقامة بؤرة استيطانية. من جهة أخرى أخطرت قوات الاحتلال أمس بهدم سبعة منازل في قرية دير ابزيع، غرب رام الله، بحجة البناء من دون ترخيص.

وفي الأثناء أغلقت قوات الاحتلال منزل عائلة الشهيد خالد المحتسب في بلدة بيت حنينا شمال القدس المحتلة، بعد محاصرة المنزل. وكان الشهيد قد نفذ عملية إطلاق نار بالقدس في 12 أكتوبر الماضي، أدت الى إصابة اثنين من شرطة الاحتلال.

واستشهد في الضفة الغربية 468 فلسطينياً، على أيدي جنود ومستوطنين إسرائيليين، منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، من بينهم مواطنان، استشهدا مساء أول من أمس، متأثرين بإصابتهما برصاص مستوطنين في قرية خربة الطويل، شرقي بلدة عقربا، جنوب شرق مدينة نابلس. وتتعرّض بلدات قرب محافظات نابلس ورام الله وسلفيت خصوصاً لهجمات مستوطنين مسلحين، منذ الجمعة الماضي، بذريعة اختفاء ثم الإعلان عن مقتل المستوطن أخيمير. في موازاة ذلك اندلعت مواجهات بالتزامن مع اقتحامات لقوات الاحتلال طاولت أمس، مدينة طولكرم، وبلدة حبلة، جنوب مدينة قلقيلية، وأحياء في مدينتَي جنين، والخليل، إلى جانب مخيم الدهيشة، جنوب بيت لحم، وبلدة الدوحة غربها، ومخيم بلاطة شرق نابلس. وذكر بيان لهيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية ونادي الأسير الفلسطيني أن الاعتقالات بلغت منذ مساء أول من أمس وحتى صباح أمس، 25 مواطناً على الأقل من الضفة، فيما ارتفعت الحصيلة بعد السابع من أكتوبر الماضي، إلى أكثر من 8270. وفي السياق دعت مؤسسات الأسرى، في مؤتمر صحافي أمس، للمشاركة الفاعلة في النشاطات التي تنظمها ظهر اليوم الأربعاء، في المدن الفلسطينية والشتات، لجعل يوم الأسير الفلسطيني، الذي يصادف في 17 إبريل/ نيسان من كل عام، يوماً مشهوداً، وللمطالبة بالتحقيق بمختلف الجرائم التي يرتكبها الاحتلال بحق الأسير.

تقرير

تدريبات إسرائيلية لسيناريوهات في لبنان وسورية

بيروت، القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

شهد جنوب لبنان، أمس الثلاثاء، قصفاً إسرائيلياً عنيفاً، طاول إلى جانب المناطق الحدودية مع فلسطين المحتلة، بلدة عين بعال في قضاء صور، حيث واصل جيش الاحتلال سياسة الاغتيالات، وملاحقة قادة حزب الله الميدانيين، إذ استهدفت غارة له سيّارة، قال الإعلام الإسرائيلي إنها استهدفت قائداً ميدانياً كبيراً في الحزب. في المقابل، أعلن حزب الله استهداف منظومة دفاع جوي لجيش الاحتلال صافرات الإنذار مرات عدة أمس، واعترف الاحتلال بإصابات فيها. وليس بعيداً عن أجواء التوتر بين إيران وإسرائيل، بعد ليل السبت ـ الأحد الماضيين، الذي شهد إطلاق إيران مسيّرات وصواريخ باتجاه الأراضي المحتلة للمرة الأولى، رداً على استهداف قنصليتها في دمشق بداية الشهر الحالي، واغتيال قياديين بالحرس الثوري، فإن جبهة لبنان ظلّت حامية أمس، بين حزب الله وجيش الاحتلال، الذي أعلن أمس أن «مسيّرتين انفجرتا في مستوطنة بيت هلل بإصبع الجليل، بعد تسلّلها من الأراضي اللبنانية، ما أدّى إلى تسجيل ثلاث إصابات طفيفة»، موضحاً أن «التحقيق جار بملابسات الحادث». علماً أن القناة 12 الإسرائيلية قالت إن صافرات الإنذار لم تدوّ خلال التسلل، كما تحدثت عن انفجار مسيّرتين مفخختين في وادي الحولة شمال شرقي فلسطين المحتلة، القريب من الجولان المحتلّ، بعد تسلّلها من جنوب لبنان.

من جهته، أعلن حزب الله أنه نفذ هجوماً جوياً بمسيّرات انقضاضية على دفعتين استهدفتا منظومة الدفاع الصاروخي في بيت هلل، وأصابتا منصات القبة الحديدية وطاقمها وأوقعت أفرادها بين قتيل وجريح». علماً أنها ليست المرة الأولى التي يستهدف فيها حزب الله بيت هلل، إذ كان في فبراير/ شباط الماضي أعلن استهداف مقر قيادة كتيبة بيت هلل التابع للواء الإقليمي الشرقي 769 الإسرائيلي، «بالأسلحة المناسبة». كما لفت أمس إلى أن عناصره استهدفوا أمس أيضاً تجمعاً لجنود الاحتلال في محيط موقع بركة ريشا بالأسلحة الصاروخية، وثكنة زبدين وموقع الساقة في مزارع شبعا المحتلة.

وشهدت القرى الجنوبية الأمامية على طول الجبهة، أمس، قصفاً إسرائيلياً عنيفاً، طاول بشكل خاص بلدتي الخيام وعلما الشعب، فيما استهدفت غارة من مسيرة إسرائيلية سيارة على طريق المجدل في بلدة عين بعال، في قضاء صور (على بعد حوالي 15 كيلومتراً من اقرب نقطة حدودية مع فلسطين المحتلة)، ما أدى إلى مقتل شخص وإصابة 2 آخرين. وقالت إذاعة جيش الاحتلال إن هدف الغارة اغتيال قائد ميداني كبير في حزب الله، وهو ما أكده مصدر مقرّب من الحزب لوكالة «فرانس برس». وقال المصدر عصر أمس، إن «قيادياً ميدانياً مسؤولاً عن محور منطقة الناقورة قتل بضربة إسرائيلية». ولاحقاً أعلن الحزب قصفه مجدداً بيت هلل بصواريخ الكاتيوشا «ردّاً على اعتداءات العدو على القرى الآمنة وآخرها في عين بعال» ليقوم الاحتلال باستهداف سيارة في بلدة الشهابية، بقضاء صور.

وفي الوقت الذي يرتفع فيه منسوب التوتر بين إسرائيل وإيران، أعلن جيش الاحتلال، أمس، إجراء تمرين يحاكي «القتال عبر الفضاء الرقمي» في القيادة الشمالية استعداداً لحال طوارئ و«مواجهة سيناريوهات متزامنة على الجبهتين اللبنانية والسورية»، وذلك وسط ترقب لإمكانية ردّه على القصف الإيراني ليل السبت ـ الأحد. وتابع: «تمرّن جنود الاحتياط التابعون لقيادة المنطقة على الخطط العملياتية والتعاون بين المنظومات المختلفة التابعة للقيادة من أجل تشكيل الاستجابة العملياتية لكل سيناريو».

إلى ذلك، حذر قادة عسكريون ومعلقون في تل أبيب، أمس، من خطورة انضمام حزب الله إلى مواجهة عسكرية شاملة يمكن أن تتفجر في أعقاب الرد الإسرائيلي على الهجوم الإيراني. وقال معلق الشؤون العسكرية في صحيفة «هآرتس» عاموس هارئيل، إن انضمام حزب الله إلى مواجهة مع إيران سيكون «الخطر الأكبر» الذي سينجم عن الهجوم الإسرائيلي المضاد بسبب ما يحوزه الحزب من ترسانة سلاح. وزعم هارئيل أن طهران حرصت على رعاية حزب الله ليكون ذراعاً لـ«ردع إسرائيل وللاستفادة من دوره في الرد على أي هجوم ينفذه جيش الاحتلال ضد طهران». ونوه إلى أن خطر اندلاع حرب إقليمية سيتعاظم في حال شارك حزب الله في الرد على هجوم إسرائيلي داخل العمق الإيراني حتى لو كان محدوداً.

وبحسب هارئيل، فإنه على الرغم من أن حزب الله لا يبدي «لهفة» للانضمام للجهد الحربي الإيراني، إلا أن طهران يمكن أن تضغط عليه للمشاركة في الرد على الهجوم الإسرائيلي. من جهته، قال الباحث المتخصص في شؤون الأمن القومي الإسرائيلي، العقيد المتقاعد كوبي مروم، إن التصعيد مع إيران كشف خطورة الجبهة الشمالية وتبعات المواجهة مع حزب الله. وقال في مقابلة أجراها معه موقع «والا»، إن بروز المخاطر الناجمة عن المواجهة مع إيران وحزب الله تدلل على أن حجم مبالغة وزراء إسرائيل وساستها عند حديثهم عن وجوب تنفيذ عملية عسكرية في رفح.

من القصف الإسرائيلي على علما الشعب اللبنانية، أول من أمس (فرانس برس)

شرق غرب

التماس لتسليم جثمان الشهيد وليد دقة

تقدّم مركز عدالة، في الداخل الفلسطيني المحتل عام 1948، أمس الثلاثاء، نيابة عن عائلة الأسير وليد دقة، والذي استشهد داخل سجون الاحتلال، في 7 إبريل/ نيسان الحالي، بالتماس إلى المحكمة العليا لدى الاحتلال، لإلزام مصلحة السجون الإسرائيلية وشرطة إسرائيل بوقف انتهاكاتهما والاستمرار في احتجاز جثمان الشهيد. وأشار الالتماس إلى أن هذا الانتهاك يتوج سلسلة الانتهاكات العنصرية المتواصلة بحق دقة وعائلته.

(العربي الجديد)

رفض نقل سلطة إنفاذ مخالفات البناء الى بن غفير

اعتبرت اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية والمركز العربي للتخطيط البديل، في بيان أمس الثلاثاء، أن قرار نقل سلطة الإنفاذ في مخالفات البناء في الداخل المحتل عام 1948، إلى وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، والذي أجّل الكنيست، أول من أمس الاثنين، التصويت عليه، هو قرار سياسي سيمكنه من التنكيل بفلسطينيي الداخل. واجتمعت لجنة السلطات المحلية العربية مع ممثلي جمعيات، الأحد الماضي، لبحث طرق التصدي للقرار.

(العربي الجديد)

أوستن يبحث مع نظيره الصيني العلاقات الدفاعية

أعلن المتحدث باسم وزارة الدفاع الأميركية، بات رايدر، في بيان أمس الثلاثاء، أن وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن (الصورة)، تحدث إلى نظيره الصيني دونغ جون عبر الفيديو، أمس، في أول محادثات بين وزيري دفاع البلدين منذ نحو 18 شهراً. وأضاف أن الرجلين «ناقشا العلاقات الدفاعية بين الولايات المتحدة والصين وقضايا الأمن الإقليمي والعالمي».

(فرانس برس)

زيلينسكي يوقّع قانون التعبئة العسكرية

وقّع الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، أمس الثلاثاء، قانون التعبئة العسكرية الجديد، وفق الموقع الإلكتروني للبرلمان الأوكراني، بعد مصادقة المشرعين عليه الأسبوع الماضي. ويشدّد القانون الجديد العقوبة على الفارين من الخدمة العسكرية ويحفز التجنيد الإلزامي، لكن المسألة المثيرة للجدل تتعلق بعدم نص القانون على تسريح الجنود الذين خدموا لفترة طويلة على الجبهة.

(فرانس برس)

شولتز يطلب من الصين الضغط على بوتين

قال المستشار الألماني أولاف شولتز (الصورة)، من بكين أمس الثلاثاء، إنه طلب من الرئيس الصيني شي جين بينغ الضغط على روسيا حتى يوقف فلاديمير بوتين «حملته العبثية» في أوكرانيا. وأكد على منصة إكس، أنه اتفق مع الرئيس الصيني على دعم مؤتمر السلام في أوكرانيا، الذي تعتزم سويسرا تنظيمه في 15 و16 يونيو/ حزيران المقبل، وقال إن «الصين والمانيا ترغبان في التشاور بشكل مكثف وإيجابي بشأن الترويج لتنظيم مؤتمر رفيع المستوى في سويسرا ومؤتمرات سلام دولية مستقبلية».

(فرانس برس)

الحدث

لم تهدأ وتيرة التهديدات بين إيران وإسرائيل أمس الثلاثاء، مع توعد الأخيرة بالرد على الهجوم الإيراني فجر الأحد الماضي، فيما برزت جهود لتحجيم أي رد إسرائيلي لمنع تفاقم الصراع

ما بعد الهجوم الإيراني

جهود لتحجيم الرد العسكري الإسرائيلي

طهران ـ **صابر غل عنبري**
حيفا ـ **نايف زيداني**

يترقب الشرق الأوسط ودول العالم مآلات الصراع بين إسرائيل وإيران، لا سيما بعد الهجوم الإيراني ليل السبت الأحد الماضي على إسرائيل بأكثر من 300 مسيّرة وصاروخ، وفي حين تتوعد تل أبيب بالرد وبأن طهران «لن تنجو من العقاب»، من دون تحديد شكل الرد حتى اليوم، مع محاولة إسرائيل إظهار أن الكلمة الأخيرة ستكون لها ولن تسكت عن الهجوم الذي تعرضت له، فإن إيران في المقابل تهدد برد «واسع ومؤلم» على أي عمل ضد مصالحها. وأمام هذا الواقع وخوفاً من انزلاق الأوضاع إلى صراع مفتوح بين الطرفين، لن تنحصر تداعياته على الشرق الأوسط، فإن جهوداً دولية تتكثف لتحجيم الرد الإسرائيلي، خصوصاً من قبل الولايات المتحدة والدول الأوروبية التي يبدو أنها تطرح بدائل للهجوم الإسرائيلي تركز بشكل أساسي على فرض عقوبات أكبر على طهران بالإضافة إلى عزلها.

وبعد ثلاثة أيام من الهجوم الإيراني، لم يتخلّ طرفا النزاع عن نبرتهما الحربية، فالجيش الإسرائيلي أكد أن إيران لن تنجو من العقاب. وقال المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي دانيال هغاري أمس الثلاثاء لصحافيين في قاعدة جولس العسكرية بينما كان يعرض بقايا صاروخ إيراني تم اعتراضه: «لا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي أمام هذا النوع من العدوان، إيران لن تنجو من العقاب». وبحسب هغاري الذي تحدث بالإنكليزية، بينما كان العالم يتحدث عن «التهديد النووي من إيران» كانت طهران «تبني تهديداً تقليدياً في مسعى إلى خلق حلقة من النار في إسرائيل». وكان رئيس هيئة أركان جيش الاحتلال الإسرائيلي، هرتسي هليفي، قد هدد أمس الأول الاثنين بالرد. وقال هليفي خلال زيارته قاعدة نيفاتيم الجوية، التي تضررت بسبب الهجوم الإيراني: «ندرس خطواتنا. إطلاق هذا العدد من الصواريخ، وصواريخ كروز والطائرات المسيّرة نحو دولة إسرائيل، سيقابل برد».

ولكن على الرغم من الوعيد الإسرائيلي، لا يبدو أن الاحتلال كان حتى مساء أمس قد حسم خياره للرد على إيران. وأفادت قناة «إن بي سي نيوز» الأميركية نقلاً عن أربعة مسؤولين أميركيين لم تسمهم، بأن واشنطن تتوقع أن يكون الرد الإسرائيلي المحتمل محدود النطاق، ومن المرجح أن يتضمن ضربات ضد القوات العسكرية الإيرانية والوكلاء المدعومين من طهران خارج إيران. وقال المسؤولون إن الخيارات قد تشمل توجيه ضربات داخل سورية. ولا دولة إسرائيل في الوقت الراهن. والآن على الإيرانيين أن يجروا حساباتهم»، وأردف: «لا أحد في المستوى الأمني الإسرائيلي لديه أي نيّة لتحمل استمرار النشاط الإيراني بشكل مباشر أو من خلال وكلاء إيران ضد إسرائيل، وبالتالي سيتم اتخاذ خطوات تدعم الرؤية الإسرائيلية». وفيما تشير تقديراتنا إلى أن الإيرانيين لم يقولوا الكلمة الأخيرة، فإن الجيش الإسرائيلي يستعد لمزيد من التحركات».

وفي سياق متصل، أفادت إذاعة «كان ريشت بيت» التابعة لهيئة البث الإسرائيلية نقلاً عن مصادر عبرية بأن دولة الاحتلال بعثت رسائل من وراء الكواليس لدول عربية في الإعلام الإسرائيلي للرد، من بينها ما نشره موقع «والا» أمس أن الرد الإسرائيلي قد يتراوح بين ضرب بنى تحتية عسكرية ومستودعات ذخيرة إيرانية، وصولاً إلى احتمال اغتيال شخصيات إيرانية. ونقل الموقع عن مسؤول إسرائيلي أمني لم يسمه، قوله: «إثر تقديرنا أن الإيرانيين لم يقولوا كلمتهم الأخيرة فإن الجيش الإسرائيلي يستعد لخطوات إضافية». وتابع الموقع أن الرد الإسرائيلي قد ينقسم إلى عدة مجالات، من بينها ضربة مباشرة في إيران أو في الفضاء السيبراني في قلب إيران، ضد البنية التحتية العسكرية أو البنية التحتية الإيرانية الداعمة للنشاط العسكري، أو الانتظار بحالة تأهب وتنفيذ عملية اغتيال موضعية ضد شخصيات إيرانية في قلب إيران، أو ربما الإضرار بالمصالح الإيرانية في جميع أنحاء الشرق الأوسط وليس بالضرورة في قلب إيران. وأضاف المسؤول الأمني: «صادق الجيش الإسرائيلي على خطط أمام المستوى السياسي، وينتظر تطورات لا تتعلق به وإنما بالمستوى السياسي»، لكنه قال في الوقت نفسه إنه «تقرر الرد. لم يتم بعد تحديد طريقة الرد وشكله، ولكن يجب أن يدعم ذلك مصالح دولة إسرائيل في الوقت الراهن. والآن على الإيرانيين أن يجروا حساباتهم». وأردف: «لا أحد في المستوى الأمني الإسرائيلي لديه أي نيّة لتحمل استمرار النشاط الإيراني بشكل مباشر أو من خلال وكلاء إيران ضد إسرائيل، وبالتالي سيتم اتخاذ خطوات تدعم الرؤية الإسرائيلية. وفيما تشير تقديراتنا إلى أن الإيرانيين لم يقولوا الكلمة الأخيرة، فإن الجيش الإسرائيلي يستعد لمزيد من التحركات».

وفي سياق متصل، أفادت إذاعة «كان ريشت بيت» التابعة لهيئة البث الإسرائيلية نقلاً عن مصادر عبرية بأن دولة الاحتلال بعثت رسائل من وراء الكواليس لدول عربية في المنطقة، مفادها بأنها ستهاجم إيران على نحو لا يشكل خطورة على تلك الدول أو على أنظمتها، أو يظهرها متعاونة مع تل أبيب. وأوضحت الإذاعة أن دول المنطقة قللة جداً إزاء الرد الإسرائيلي المتوقع على الهجوم الإيراني. ولفتت الإذاعة إلى أن خشية تلك الدولة الحقيقية تكمن في احتمال أن تعمل إسرائيل بصورة تدفع إيران للرد على الهجوم الإسرائيلي، ضد هذه الدول أيضاً، هذا السياق، قالت وزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين إن «جميع الخيارات لعرقلة تمويل إيران للإرهابيين على الطاولة»، مضيفة خلال مؤتمر صحافي أمس: «إننا نعمل على تقليص قدرة إيران على تصدير النفط». واعتبرت أن هجوم إيران وتمويلها جماعات مسلحة في غزة ولبنان واليمن والعراق يهددان الاستقرار في الشرق الأوسط وقد يتسببان في تداعيات اقتصادية.

واعلنت يلين أن وزارة الخزانة ستستخدم سلطة العقوبات الخاصة بها وستعمل مع الحلفاء في المنطقة لمواصلة عرقلة نشاط النظام الإيراني الخبيث والمزعزع للاستقرار». وقالت يلين إن وزارة الخزانة استهدفت أكثر من 500 فرد وكيان مرتبطين بالإرهاب وتمويل الإرهاب من قبل النظام الإيراني ووكلائه منذ تولي إدارة جو بايدن السلطة في يناير/ كانون الثاني 2021. كما أفادت وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) بأن وزير الدفاع لويد أوستن أجرى اتصالات هاتفية الاثنين مع نظرائه في الشرق الأوسط وأوروبا، عبّر فيها عن دعمه لإسرائيل، لكنه شدد أيضاً على ضرورة الاستقرار الإقليمي لمنع اتساع رقعة الصراع. أوروبياً، دعت وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بيربوك الاتحاد الأوروبي إلى فرض عقوبات جديدة على تكنولوجيا المسيّرات الإيرانية. وقالت بيربوك خلال مؤتمر صحافي مع نظيرها الأردني أيمن الصفدي في عمّان أمس: «سعيت أواخر الخريف مع فرنسا وشركاء آخرين داخل الاتحاد الأوروبي من أجل توسيع نظام عقوبات المسيّرات بشكل أكبر... أمل أن نتمكن الآن أخيراً من القيام بهذه الخطوة معاً». وأضافت: «من المهم للغاية بالنسبة لنا كحكومة اتحادية ألمانية في هذه الأوقات الحرجة أن نعمل جميعاً معاً للمساهمة في وقف التصعيد في المنطقة بأكملها». وبعد زيارتها عمّان، توجّهت بيربوك إلى إسرائيل لإجراء محادثات تهدف لمنع تفاقم الوضع في المنطقة في أعقاب الهجوم الذي شنته إيران مطلع الأسبوع. من جهته، قال الصفدي، خلال المؤتمر الصحافي مع بيربوك: إن عمّان إرهابية كوسيلة لوقف إيران وإضعافها».

وفي ظل هذا الوضع، تضغط دول غربية ولا سيما الولايات المتحدة «على إسرائيل ليكون ردها مدروساً ومحدوداً، أو الا ترد أبداً». وفق ما أفادت القناة 12 الإسرائيلية أمس الثلاثاء. ويبدو أن واشنطن تريد تقديم بدائل لتل أبيب عن الضربة العسكرية، ومنها زيادة العقوبات على إيران. وفي هذا السياق، قالت وزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين إن «جميع الخيارات لعرقلة تمويل إيران للإرهابيين على الطاولة»، مضيفة خلال مؤتمر صحافي أمس: «إننا نعمل على تقليص قدرة إيران على تصدير النفط». واعتبرت أن هجوم إيران وتمويلها جماعات مسلحة في غزة ولبنان واليمن والعراق يهددان الاستقرار في الشرق الأوسط وقد يتسببان في تداعيات اقتصادية.

واعلنت يلين أن وزارة الخزانة ستستخدم سلطة العقوبات الخاصة بها وستعمل مع الحلفاء في المنطقة لمواصلة عرقلة نشاط النظام الإيراني الخبيث والمزعزع للاستقرار». وقالت يلين إن وزارة الخزانة استهدفت أكثر من 500 فرد وكيان مرتبطين بالإرهاب وتمويل الإرهاب من قبل النظام الإيراني ووكلائه منذ تولي إدارة جو بايدن السلطة في يناير/ كانون الثاني 2021. كما أفادت وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) بأن وزير الدفاع لويد أوستن أجرى اتصالات هاتفية الاثنين مع نظرائه في الشرق الأوسط وأوروبا، عبّر فيها عن دعمه لإسرائيل، لكنه شدد أيضاً على ضرورة الاستقرار الإقليمي لمنع اتساع رقعة الصراع. أوروبياً، دعت وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بيربوك الاتحاد الأوروبي إلى فرض عقوبات جديدة على تكنولوجيا المسيّرات الإيرانية. وقالت بيربوك خلال مؤتمر صحافي مع نظيرها الأردني أيمن الصفدي في عمّان أمس: «سعيت أواخر الخريف مع فرنسا وشركاء آخرين داخل الاتحاد الأوروبي من أجل توسيع نظام عقوبات المسيّرات بشكل أكبر... أمل أن نتمكن الآن أخيراً من القيام بهذه الخطوة معاً». وأضافت: «من المهم للغاية بالنسبة لنا كحكومة اتحادية ألمانية في هذه الأوقات الحرجة أن نعمل جميعاً معاً للمساهمة في وقف التصعيد في المنطقة بأكملها». وبعد زيارتها عمّان، توجّهت بيربوك إلى إسرائيل لإجراء محادثات تهدف لمنع تفاقم الوضع في المنطقة في أعقاب الهجوم الذي شنته إيران مطلع الأسبوع. من جهته، قال الصفدي، خلال المؤتمر الصحافي مع بيربوك: إن عمّان ستتصدى لأي طائرات مسيّرة إسرائيلية تدخل أجواء بلاده كما فعلت مع الإيرانية قبل أيام. وتابع: «لن نكون ساحة حرب لأي صراع بالإقليم، ولن نسمح لأي كان بتعريض أمننا للخطر». وفي سياق المخاوف من تداعيات الصراع، أعرب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافايل غروسي عن «قلقه» من احتمال استهداف إسرائيل المنشآت النووية الإيرانية. وأتت تصريحات غروسي الاثنين في مؤتمر صحافي على هامش اجتماع لمجلس الأمن الدولي. وردا على سؤال بشأن شنّ إسرائيل ضربة انتقامية تطاول المنشآت النووية الإيرانية، قال غروسي: «نحن قلقون من هذا الاحتمال». وأضاف: «ما يمكنني أن أقوله لكم هو أن الحكومة الإيرانية أبلغت مفتشينا في إيران أمس (الأحد) بأن كل المنشآت النووية التي تقوم بتفتيشها يومياً، ستبقى مغلقة لاعتبارات أمنية».

على المقلب الآخر، كان الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي يؤكد أن «الدعم الأعمى لدول غربية للكيان الصهيوني تسبب بالتوتر في المنطقة»، متوعداً بـ«رد هائل وواسع ومؤلم على كل مرتكبي أصغر عمل ضد مصالح إيران». وذكر موقع الرئاسة الإيرانية أمس أن كلام رئيسي جاء في اتصال هاتفي أجراه مع أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، الاثنين، وقال خلاله رئيسي إن استهداف السفارة القطرية في دمشق كان «دليل عجز وفشل في تحقيق الأهداف في الحرب على غزة»، مشيراً إلى أن الامم المتحدة ومجلس الأمن الدولي «كما تقاعسا في وقف جرائم الصهاينة في غزة، لم يقوما بأدنى مسؤولياتهما القانونية في إدانة الهجوم على القنصلية الإيرانية في دمشق». وشدد على أن هجمات بلاده على إسرائيل كانت «دفاعاً مشروعاً عن النفس وفق المادة 51 لميثاق الأمم المتحدة». من جهتها، أشارت وكالة الأنباء القطرية قنا إلى أن أمير دولة قطر شدد على ضرورة خفض كافة أشكال التصعيد وتجنب اتساع رقعة الصراع في المنطقة. كما أوضحت أن الجانبين شددا خلال الاتصال على ضرورة وقف إطلاق النار في قطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة، وصولاً لتحقيق حل دائم ونهائي للقضية الفلسطينية بما يحقق سلاما دائما وشاملا في المنطقة. كما أكد رئيسي، في لقاء مع نائب رئيس المجلس الأعلى الشيعي اللبناني الشيخ علي الخطيب، أمس الثلاثاء، أن «الصهاينة وحماتهم سيدركون معنى الرد الحقيقي والواسع من قبل إيران في حال ارتكبوا أي خطأ آخر».

من جهته، حذر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين من أن مزيداً من التصعيد في الشرق الأوسط قد تكون له «تداعيات كارثية»، وذلك خلال اتصال هاتفي برئيسي أمس الثلاثاء. وقال الكرملين في بيان بشأن المكالمة إن بوتين «عبر عن أمله في أن تتحلى جميع الأطراف بضبط النفس بشكل معقول وتجنّب المنطقة بأكملها جولة جديدة من مواجهة محفوفة بتداعيات كارثية». من جهته، أفاد موقع الرئاسة الإيرانية بأن بوتين وصف الرد الإيراني على استهداف السفارة بأنه «أفضل أسلوب لمعاقبة المعتدي ومثل مظهراً لحكمة وعقلانية قادة إيران». وفي السياق، أكد قائد السلاح البحري في الجيش الإيراني العميد كيومرث حيدري، أن القوات الإيرانية «في حالة تأهب للرد على أي تهديد». وقال حيدري في مؤتمر صحافي بمناسبة يوم الجيش الإيراني أمس، إن القوات المسلحة الإيرانية «كسرت الحاجز بشكل فريد من خلال ردها على جرائم إسرائيل بقوة واقتدار». وأضاف أنه «ولّى زمن الاعتداء على بلادنا من دون عقاب»، مؤكداً أن السفارة الإيرانية في دمشق «تحسب على أنها جزء من ترابنا ومهمة القوات المسلحة الإيرانية هي الدفاع عن أراضي إيران». وتوعد القائد العسكري الإيراني بـ«رد أقسى إذا كررت إسرائيل خطأها». قائلاً إن القوات المسلحة الإيرانية منذ مساء السبت ليل الهجمات على إسرائيل «ما زالت في حالة تأهب».

وبرز أمس إعلان بكين أن وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبداللهيان أكد لنظيره الصيني وانغ يي خلال مكالمة هاتفية رغبة طهران بـ«التهدئة». وأفادت وكالة أنباء الصين الجديدة «شينخوا» الحكومية بأن الوزير الإيراني قال لنظيره الصيني إن «إيران الحق في الدفاع عن نفسها رداً على انتهاك سيادتها». وخلال مكالمته مع نظيره الصيني أكد أمير عبداللهيان أنّ إيران لديها «الرغبة في ممارسة ضبط النفس» وليست لديها أي نيّة لتصعيد أكبر للتوترات. كما حذر الوزير الإيراني نظيره الصيني، وفقاً للوكالة، من أن أي هجوم جديد ضد مصالح إيران أو أمنها سيؤدّي إلى ردّ فعل «حاسم وفوري وكبير»، مشيرة إلى أنّ هذا التحذير موجّه خصوصاً إلى واشنطن. في المقابل، أكد وانغ أنّ بكين «تدين بشدّة وتعارض بشدّة الهجوم» الذي استهدف القنصلية الإيرانية وتعتبره «انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي». ونقلت «شينخوا» عن الوزير الصيني قوله «يبدو أنّ إيران قادرة على التعامل مع الوضع بشكل جيّد ومنع المنطقة من التعرض لمزيد من الاضطرابات. وفي الوقت نفسه حماية سيادتها وكرامتها». كذلك، تحدث وانغ الاثنين إلى نظيره السعودي فيصل بن فرحان وفق ما أفادت «شينخوا»، التي أوضحت أن الدبلوماسيين اتفقا على التعاون لتجنب تصعيد العنف في الشرق الأوسط.

خوف من تدهور

اعربت اليابان عن قلقها من «الهجمات الإيرانية التي تؤدي الى مزيد من تدهور الوضع في الشرق الاوسط»، وحثت طهران على «ضبط النفس». وراى وزيرة الخارجية اليابانية يوكو كاميكاوا، في موتمر صحافي امس، ان «الوضع الراهن ليس في مصلحة المجتمع الدولي ككل، بما فيه اليابان، ولا في مصلحة إيران والشعب الإيراني». كما حذرت من ان الهجوم البري الاسرائيلي المحتمل على مدينة رفح جنوبي غزة قد يتسبب في «كارثة يمكن ان توقع مزيداً من الضحايا».

عسكريان إسرائيليان قرب صاروخ إيراني في قاعدة جولس (جيك كوهان ـ مكان/فرانس برس)

المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي: إيران لن تنجو من العقاب

واشنطن تتوقع ان يكون الرد الإسرائيلي محدود النطاق

غروسي قلق من احتمال استهداف المنشآت النووية الإيرانية

الأردن يحذر

قال الملك الأردني الراحل عبد الله الثاني (الصورة) إن أمن وسيادة بلاده «فوق كل اعتبار»، مؤكداً أن المملكة «لن تكون ساحة معركة لأي جهة». حديث الراحل الأردني جاء خلال لقائه أمس الثلاثاء وجهاء ومعتلين عن أبناء محافظة المفرق الأردنية، وفق ما نشره الديوان الملكي على منصة إكس. ونقل الديوان عن الملك قوله إن «أمن الأردن وسيادته فوق كل اعتبار»، وإن «الأردن لن يكون ساحة معركة لأي جهة، وحماية مواطنينا قبل كل شيء».

خيارات بايدن لمعاقبة إيران إرضاء لإسرائيل

بين الضغوط الإسرائيلية على واشنطن، وتحرك الجمهوريين في الداخل الأميركي، تجد إدارة جو بايدن نفسها في موقف حرج لاتخاذ خطوات ضد إيران

واشنطن ـ **العربي الجديد**

تجد إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، نفسها في موقع حرج بعد الهجوم الإيراني على إسرائيل واتجاه الأخيرة للرد، ففي حين تؤكد واشنطن سعيها لتجنب تمدد النزاع ومنع دفع الصراع إلى التعقيد أكثر، هذا الأمر يطرح تساؤلات عن الخيارات المتوفرة أمام واشنطن، بين تشديد عقوباتها على طهران، ولا سيما على الحرس الثوري وقطاع النفط، وبين تشكيل تحالف دولي رسمي ضد إيران، بالتوازي مع استمرار دعم حرب إسرائيل على غزة بالسلاح وفي الأوساط الدولية. كما تحضر تساؤلات أخرى حول ما سيكون عليه رد طهران وما إذا كانت ستقضي أي إجراءات عقابية بحقها إلى تعريض القوات الأميركية في المنطقة لمزيد من الخطر.

وأكد الرئيس الأميركي جو بايدن الاثنين عزمه على تجنّب تمدّد النزاع في الشرق الأوسط إلى «أبعد مما هو عليه الآن»، متعهّداً في الوقت نفسه الدفاع عن إسرائيل، لكن الرئيس الأميركي لم يستطع حتى الآن ضمان قطع الطريق على دخول الوضع في دوامة الرد والرد المضاد. فإسرائيل وبعض قنواتها في واشنطن تشدد على أنها «لا ترضى بأن تكون إيران الكلمة الأخيرة» في هذه المنازلة. كذلك شدد وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت في اتصاله مع وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن الاثنين على أن إسرائيل لا تقبل بمعادلة تكون فيها طهران قادرة على القيام بهجوم مباشر على إسرائيل بعد كل مرة تقوم فيها هذه الأخيرة باستهداف مواقع في سورية.

في موازاة ذلك، انتعش خطاب الحرب لدى المحافظين في الولايات المتحدة بوتيرة عالية. مستشار الأمن القومي الأميركي السابق جون بولتون الذي يعتبر عميد المتشددين، حضّ إسرائيل على الرد «بضرب منشآت المشروع النووي الإيراني». هذا التصريح الصادر عن بولتون وغيره ممن يملكون آراء مماثلة في الكونغرس، يزيد الضغوط على إدارة بايدن للتراجع عن رفضها دعم إسرائيل في ردها المرتقب على إيران. في المقابل، تخلي بايدن منذ بدء الحرب على غزة (في 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي) عن أوراق قادرة على التحكم في هذه الحرب واحتمالات توسيعها، عبر الاكتفاء بضغط كلامية على إسرائيل من دون اللجوء فعلاً إلى خطوات عملية ضد حكومة بنيامين نتنياهو الذي خالف مرات عديدة مطالب الأميركيين وسعى لجرهم إلى ساحة النزاع.

عامل آخر قد يشكّل كابحاً لتحرك بايدن في هذا النزاع، وهو الحسابات الانتخابية للرئيس، المرشح لولاية ثانية، قبل أشهر قليلة من الانتخابات الرئاسية المقررة في نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، فهو لا يريد اتخاذ إجراءات ضد طهران، ولا سيما في مجال العقوبات على النفط الإيراني، قد تؤدي إلى ارتفاع عالمي في أسعار النفط، ما قد يشكل حرجاً داخلياً له خلال عام الانتخابات.

لكن على الرغم من هذا الموقف، يتبقى أمام بايدن خيارات للتحرك. وبرز أمس ما كشفه موقع أكسيوس الأميركي بأن وزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين تستعد لفرض عقوبات جديدة على إيران. وبحسب «أكسيوس»، ستضغط يلين على زملائها وزراء المالية، الذين يزورون العاصمة واشنطن لحضور اجتماعات صندوق النقد الدولي هذا الأسبوع، لتركيز حكوماتهم على العقوبات المحتملة والعمل مع الولايات المتحدة بشأن الإجراءات المنسقة. بالتوازي مع ذلك، حدد الجمهوريون في مجلس النواب مواعيد لإجراء أكثر من عشرة تصويتات هذا الأسبوع على مشاريع قوانين تفرض عقوبات على إيران ووكلائها.

في هذا الوقت، تُطرح تساؤلات عن قدرة إدارة بايدن على فرض عقوبات كبيرة على صادرات النفط الإيرانية، في ظل مخاوف إزاء ما يترتب على هذه العقوبات من ارتفاع أسعار الخام وانعكاسات ذلك على الداخل الأميركي، إضافة إلى إثارة غضب الصين أكبر مشترٍ للنفط واحتمال أن تفضي خطوة كهذه إلى إعادة «حرب الناقلات» التي بدأت في عام 2019 واستمرت لنحو عامين مع احتمال أن لا تقتصر هذه المرة على السفن المرتبطة بإسرائيل وإيران.

يخشى بايدن من اتخاذ تدابير ترفع أسعار الوقود في أميركا

وبشكك محللون معنيون بقضايا الشرق الأوسط، وفق تقرير لوكالة رويترز، في أن يتخذ بايدن تدابير مهمة لتعزيز تطبيق العقوبات الأميركية الحالية من أجل تضييق الخناق على صادرات النفط الخام التي تشكل شريان الحياة لاقتصاد إيران. وقال سكوت موديل الضابط السابق في وكالة المخابرات المركزية الأميركية، والرئيس التنفيذي لمجموعة رابيدان للطاقة: «حتى إذا تم إقرار مشاريع القوانين هذه، فمن الصعب أن نرى إدارة بايدن تهرع إلى محاولة اتخاذ إجراء أو تنفيذ العقوبات الحالية أو عقوبات جديدة لتقليص صادرات النفط الإيرانية أو كبحها بأي طريقة مجدية».

وتشير تقديرات مجموعة رابيدان إلى أن صادرات النفط الإيرانية بلغت ما بين 1,6 مليون إلى 1,8 مليون برميل يومياً، باستثناء المكثفات، وهي نفط خفيف جداً. وقال موديل إن هذا قريب جداً من مستوى الميلوني برميل يومياً للصادرات الإيرانية قبل العقوبات الأميركية التي أعيد فرضها بعد انسحاب الرئيس السابق دونالد ترامب من الاتفاق النووي عام 2018.

ومن العوامل التي ستثني بايدن عن التحرك بقوة للحد من صادرات النفط الإيرانية التأثير المحتمل على أسعار البنزين. وقالت الخبيرة المعنية بالعقوبات ومكافحة غسل الأموال في مؤسسة المجلس الأطلسي الأميركية البحثية، كيمبرلي دونوفان، لـ«رويترز» إن العقوبات المتعلقة بالنفط لم يتم تطبيقها بصرامة في العامين الماضيين. وأضافت «لا أتوقع أن تشدد الإدارة الإجراءات التنفيذية رداً على الهجمات التي شنّتها إيران، أو ربما الإضرار بالمصالح الإيرانية في جميع أنحاء الشرق الأوسط وليس بالضرورة في قلب إيران. وأضاف المسؤول الأمني: «صادق الجيش الإسرائيلي على خطط أمام المستوى السياسي، وينتظر تطورات لا تتعلق به وإنما بالمستوى السياسي»، لكنه قال في الوقت نفسه إنه «تقرر الرد. لم يتم بعد تحديد طريقة الرد وشكله، ولكن يجب أن يدعم ذلك مصالح دولة إسرائيل في الوقت الراهن. والآن على الإيرانيين أن يجروا حساباتهم». وأردف: «لا أحد في المستوى الأمني الإسرائيلي لديه أي نيّة لتحمل استمرار النشاط الإيراني بشكل مباشر أو من خلال وكلاء إيران ضد إسرائيل، وبالتالي سيتم اتخاذ خطوات تدعم الرؤية الإسرائيلية. وفيما تشير تقديراتنا إلى أن الإيرانيين لم يقولوا الكلمة الأخيرة، فإن الجيش الإسرائيلي يستعد لمزيد من التحركات».

وفي سياق متصل، أفادت إذاعة «كان ريشت بيت» التابعة لهيئة البث الإسرائيلية نقلاً عن مصادر عبرية بأن دولة الاحتلال بعثت رسائل من وراء الكواليس لدول عربية في المنطقة، مفادها بأنها ستهاجم إيران على نحو لا يشكل خطورة على تلك الدول أو على أنظمتها، أو يظهرها متعاونة مع تل أبيب. وأوضحت الإذاعة أن دول المنطقة قللة جداً إزاء الرد الإسرائيلي المتوقع على الهجوم الإيراني. ولفتت الإذاعة إلى أن خشية تلك الدولة الحقيقية تكمن في احتمال أن تعمل إسرائيل بصورة تدفع إيران للرد على الهجوم الإسرائيلي، ضد هذه الدول أيضاً، هذا السياق، قالت وزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين إن «جميع الخيارات لعرقلة تمويل إيران للإرهابيين على الطاولة»، مضيفة خلال مؤتمر صحافي أمس: «إننا نعمل على تقليص قدرة إيران على تصدير النفط». واعتبرت أن هجوم إيران وتمويلها جماعات مسلحة في غزة ولبنان واليمن والعراق يهددان الاستقرار في الشرق الأوسط وقد يتسببان في تداعيات اقتصادية.

واعلنت يلين أن وزارة الخزانة ستستخدم سلطة العقوبات الخاصة بها وستعمل مع الحلفاء في المنطقة لمواصلة عرقلة نشاط النظام الإيراني الخبيث والمزعزع للاستقرار». وقالت يلين إن وزارة الخزانة استهدفت أكثر من 500 فرد وكيان مرتبطين بالإرهاب وتمويل الإرهاب من قبل النظام الإيراني ووكلائه منذ تولي إدارة جو بايدن السلطة في يناير/ كانون الثاني 2021. كما أفادت وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) بأن وزير الدفاع لويد أوستن أجرى اتصالات هاتفية الاثنين مع نظرائه في الشرق الأوسط وأوروبا، عبّر فيها عن دعمه لإسرائيل، لكنه شدد أيضاً على ضرورة الاستقرار الإقليمي لمنع اتساع رقعة الصراع. أوروبياً، دعت وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بيربوك الاتحاد الأوروبي إلى فرض عقوبات جديدة على تكنولوجيا المسيّرات الإيرانية. وقالت بيربوك خلال مؤتمر صحافي مع نظيرها الأردني أيمن الصفدي في عمّان أمس: «سعيت أواخر الخريف مع فرنسا وشركاء آخرين داخل الاتحاد الأوروبي من أجل توسيع نظام عقوبات المسيّرات بشكل أكبر... أمل أن نتمكن الآن أخيراً من القيام بهذه الخطوة معاً». وأضافت: «من المهم للغاية بالنسبة لنا كحكومة اتحادية ألمانية في هذه الأوقات الحرجة أن نعمل جميعاً معاً للمساهمة في وقف التصعيد في المنطقة بأكملها». وبعد زيارتها عمّان، توجّهت بيربوك إلى إسرائيل لإجراء محادثات تهدف لمنع تفاقم الوضع في المنطقة في أعقاب الهجوم الذي شنته إيران مطلع الأسبوع. من جهته، قال الصفدي، خلال المؤتمر الصحافي مع بيربوك: إن عمّان ستتصدى لأي طائرات مسيّرة إسرائيلية تدخل أجواء بلاده كما فعلت مع الإيرانية قبل أيام. وتابع: «لن نكون ساحة حرب لأي صراع بالإقليم، ولن نسمح لأي كان بتعريض أمننا للخطر». وفي سياق المخاوف من تداعيات الصراع، أعرب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافايل غروسي عن «قلقه» من احتمال استهداف إسرائيل المنشآت النووية الإيرانية. وأتت تصريحات غروسي الاثنين في مؤتمر صحافي على هامش اجتماع لمجلس الأمن الدولي. وردا على سؤال بشأن شنّ إسرائيل ضربة انتقامية تطاول المنشآت النووية الإيرانية، قال غروسي: «نحن قلقون من هذا الاحتمال». وأضاف: «ما يمكنني أن أقوله لكم هو أن الحكومة الإيرانية أبلغت مفتشينا في إيران أمس (الأحد) بأن كل المنشآت النووية التي تقوم بتفتيشها يومياً، ستبقى مغلقة لاعتبارات أمنية».

على المقلب الآخر، كان الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي يؤكد أن «الدعم الأعمى لدول غربية للكيان الصهيوني تسبب بالتوتر في المنطقة»، متوعداً بـ«رد هائل وواسع ومؤلم على كل مرتكبي أصغر عمل ضد مصالح إيران». وذكر موقع الرئاسة الإيرانية أمس أن كلام رئيسي جاء في اتصال هاتفي أجراه مع أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، الاثنين، وقال خلاله رئيسي إن استهداف السفارة القطرية في دمشق كان «دليل عجز وفشل في تحقيق الأهداف في الحرب على غزة»، مشيراً إلى أن الامم المتحدة ومجلس الأمن الدولي «كما تقاعسا في وقف جرائم الصهاينة في غزة، لم يقوما بأدنى مسؤولياتهما القانونية في إدانة الهجوم على القنصلية الإيرانية في دمشق». وشدد على أن هجمات بلاده على إسرائيل كانت «دفاعاً مشروعاً عن النفس وفق المادة 51 لميثاق الأمم المتحدة». من جهتها، أشارت وكالة الأنباء القطرية قنا إلى أن أمير دولة قطر شدد على ضرورة خفض كافة أشكال التصعيد وتجنب اتساع رقعة الصراع في المنطقة. كما أوضحت أن الجانبين شددا خلال الاتصال على ضرورة وقف إطلاق النار في قطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة، وصولاً لتحقيق حل دائم ونهائي للقضية الفلسطينية بما يحقق سلاما دائما وشاملا في المنطقة. كما أكد رئيسي، في لقاء مع نائب رئيس المجلس الأعلى الشيعي اللبناني الشيخ علي الخطيب، أمس الثلاثاء، أن «الصهاينة وحماتهم سيدركون معنى الرد الحقيقي والواسع من قبل إيران في حال ارتكبوا أي خطأ آخر».

من جهته، حذر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين من أن مزيداً من التصعيد في الشرق الأوسط قد تكون له «تداعيات كارثية»، وذلك خلال اتصال هاتفي برئيسي أمس الثلاثاء. وقال الكرملين في بيان بشأن المكالمة إن بوتين «عبر عن أمله في أن تتحلى جميع الأطراف بضبط النفس بشكل معقول وتجنّب المنطقة بأكملها جولة جديدة من مواجهة محفوفة بتداعيات كارثية». من جهته، أفاد موقع الرئاسة الإيرانية بأن بوتين وصف الرد الإيراني على استهداف السفارة بأنه «أفضل أسلوب لمعاقبة المعتدي ومثل مظهراً لحكمة وعقلانية قادة إيران». وفي السياق، أكد قائد السلاح البحري في الجيش الإيراني العميد كيومرث حيدري، أن القوات الإيرانية «في حالة تأهب للرد على أي تهديد». وقال حيدري في مؤتمر صحافي بمناسبة يوم الجيش الإيراني أمس، إن القوات المسلحة الإيرانية «كسرت الحاجز بشكل فريد من خلال ردها على جرائم إسرائيل بقوة واقتدار». وأضاف أنه «ولّى زمن الاعتداء على بلادنا من دون عقاب»، مؤكداً أن السفارة الإيرانية في دمشق «تحسب على أنها جزء من ترابنا ومهمة القوات المسلحة الإيرانية هي الدفاع عن أراضي إيران». وتوعد القائد العسكري الإيراني بـ«رد أقسى إذا كررت إسرائيل خطأها». قائلاً إن القوات المسلحة الإيرانية منذ مساء السبت ليل الهجمات على إسرائيل «ما زالت في حالة تأهب».

وبرز أمس إعلان بكين أن وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبداللهيان أكد لنظيره الصيني وانغ يي خلال مكالمة هاتفية رغبة طهران بـ«التهدئة». وأفادت وكالة أنباء الصين الجديدة «شينخوا» الحكومية بأن الوزير الإيراني قال لنظيره الصيني إن «إيران الحق في الدفاع عن نفسها رداً على انتهاك سيادتها». وخلال مكالمته مع نظيره الصيني أكد أم

قبل عام من اليوم، دخل الصراع السياسي في تونس منعطفاً جديداً باعتقال رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي، ضمن مخطط الرئيس قيس سعيّد بالتفرد بالسلطة ومنع تبلور معارضة قوية في الشارع التونسي، ليقبع في السجن مع العديد من معارضي الرئيس

عام على اعتقال الغنوشي

يوم قرر قيس سعيّد بدء تصفية المعارضة

تونس ـ **وليد التليلي**

مساء 25 يوليو/تموز 2021، كان رئيس حركة النهضة، رئيس البرلمان التونسي راشد الغنوشي، يقف أمام البرلمان الذي جمّده الرئيس التونسي قيس سعيّد، قبيل ساعات من انقلابه الأخير على الدستور، وكان الغنوشي يقول لرجال الجيش الواقفين على الجانب الآخر من الباب الحديدي المقفل «أنا رئيس المجلس أقف أمام المؤسسة التي أرأسها ويمنعني الجيش من دخولها». واستنكر الغنوشي استخدام الجيش لتنفيذ قرارات سعيّد التي قال إنها «تنتهك الدستور ومبادئ الثورة». لم يكن سعيّد بحاجة إلى تلك اللحظة بالذات ليعرف أن القوة السياسية الأكبر التي يمكن أن تقف بوجه مشروعه هي الغنوشي وحركة النهضة، ولكن الرئيس التونسي كان يدرك قبل ذلك بأشهر أن الرجل الذي دعا حزبه للتصويت لصالح سعيّد في الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية هو المنافس الحقيقي له، وقد ولّد الصراع بينهما أزمة سياسية حقيقية في البلاد. بعد ذلك بأشهر، كان الغنوشي يقف مع عدد من الأحزاب والشخصيات اليسارية والليبرالية المهمة في البلاد، لتشكيل جبهة معارضة واسعة لسعيّد، تبيّن من خلال تظاهرات شعبية أنها القوة الأكبر التي يمكن أن تربك سعيّد ونظام حكمه، ولم ينتظر الأخير كثيراً لضربها في العمق واعتقال أغلب قياداتها وإقفال مقرات أحزابها.

في 17 إبريل/نيسان من العام الماضي (تزامن مع شهر رمضان) ألقت الشرطة التونسية القبض على الغنوشي واقتادته إلى مقراتها، ليتم إيداعه السجن، وبدا كل التهم له تباعاً في أكثر من قضية، وهو ما اعتُبر تحولاً في الصراع السياسي في البلاد عموماً، وبين الرجلين خصوصاً. وبعد اعتقال الغنوشي، صار توقيف الناشطين والمدونين والشخصيات السياسية الأخرى أمراً مألوفاً وغير مستغرب. ويقبع في السجن اليوم كل من الأمين العام للحزب الجمهوري عصام الشابي، والأمين العام السابق للتيار الديمقراطي غازي الشواشي، ورجل الأعمال كمال لطيف، وعضو جبهة الخلاص الوطني رضا بالحاج، والناشط السياسي في «مواطنون ضد الانقلاب» جوهر بن مبارك، والناشط السياسي خيام التركي، والنائب السابق عن ائتلاف الكرامة راشد الخياري، والنائب السابق وليد جلاد، والقاضيين بشير العكرمي والطيب راشد، ومحمد بن سالم وعبد الحميد الجلاصي (استقالا من النهضة) ورجل الأعمال والقيادي السابق في نداء تونس رضا شرف الدين، والصحافي محمد بوغلاب، والصحافية شذى مبارك، ومدونون وناشطون ومواطنون بسبب تدوينات اعتُبرت مسيئة للرئيس أو داعية للفوضى أو غيرها من التهم المماثلة. بالإضافة إلى من أطلق سراحهم ولكنهم ما زالوا تحت التتبعات، أو هم في حالة سراح، مثل رئيس الحكومة الأسبق حمادي الجبالي، والمحامي الأزهر العكرمي، وعضو جبهة الخلاص شيماء عيسى، وعميد المحامين الأسبق عبد الرزاق الكيلاني، ومستشار الغنوشي، رياض الشعيبي، وغيرهم.

عضو هيئة الدفاع عن المعتقلين السياسيين، المحامي سمير ديلو، يقول في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن التهمة في القضية التي أودع بسببها الغنوشي السجن، تتعلق بالفصل 72 من المجلة الجزائية، أي محاولة تغيير هيئة الدولة، على خلفية الكلمة التي ألقاها في مسامرة رمضانية لجبهة الخلاص الوطني في رمضان 2023، ثم طاولته قضايا أخرى. ويبيّن ديلو أن «من بين القضايا الأخرى قضية شركة أنستالينغو (شركة إنتاج للمحتوى الرقمي، ووُجّهت له تهم الاعتداء المقصود منه تبديل هيئة الدولة، وارتكاب اعتداء ضد أمن الدولة الداخلي وجرائم مالية، ضد عدد من العاملين بها والمتعاونين معها)، وصدرت في حقه بطاقة إيداع بالسجن من دون حضوره أمام القاضي، وقضية أخرى بسبب شكوى من نقابي أمني في تأبين أحد مناضلي الحركة»، مضيفاً أن «هناك حكمين أحدهما بسنة ونصف وتم نقضه، وحكم آخر بثلاثة أعوام».

ويكشف ديلو أن «الغنوشي مصرّ على مقاطعة جلسات التحقيق، وهو قرار شخصي لا دخل للمحامين فيه، بل إن جزءاً كبيراً منهم لا يوافقه هذا القرار، ولكن الغنوشي يرى أن هناك ضغوطاً على القضاء، والقرار بسجنه قرار سياسي، وبالتالي كل الإجراءات مجرد خطوات إجرائية لا معنى لها، ولذلك يرفض حضور المحاكمات على الرغم من محاولات بعض المحامين ثنيه عن ذلك». ويلفت إلى أن «الأصل أن ينظر القضاء بشكل مستقل في القضايا، ولكن البطاقة الأولى التي صدرت ضد الغنوشي غير قانونية وكانت على خلفية موقف سياسي يحتمل الاختلاف والاتفاق في الرأي». ويعتبر أن «قرار سجن الغنوشي شكّل منعطفاً في الصراع السياسي وقد فاجأ البعض، ولكن في ظل الظروف التي تعيشها البلاد وبما أن القضاء أصبح غير مستقل وعرف تجاذبات وإغماءات عديدة، فإن كل شيء يصبح وارداً، ومن ذلك إيقاف الغنوشي».

وعن وضعه في السجن، يقول ديلو إن «الغنوشي منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، أي طوفان الأقصى (عملية المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال)، قرر الصيام التضامني مع غزة، وهو يقضي يومه داخل السجن في المطالعة، ولا يمكنه الكتابة بسبب وضع يده الصحي، وطالب بتمكينه من جهاز يمكنه من الكتابة ولكنه لم يتلقّ أي إجابة». ويضيف أن «الغنوشي لا يختلط بقية المساجين السياسيين، فهم ليسوا في الغرفة نفسها، بل يقبع كل منهم مع عدد من مساجين الحق العام».

وعن تأثير اعتقال الغنوشي على وضع المعارضة لسعيّد، يشير ديلو إلى أنه «بعد سنة من التضييق على المعارضة واعتقال قياديين وضرب جهازها التنظيمي وإغلاق مقراتها، فقد تأثرت طبعاً وتراجعت، ولكن من الناحية المعنوية فإن اضطهاد المعارضة أمنياً وقضائياً منحها نفساً جديداً وخرجت من موقع المساءلة وتحميل المسؤولية إلى شكل من أشكال المظلومية». ويضيف: «حالياً لا يوجد مشهد سياسي، بل هناك عزف منفرد، والرئيس شخص وحيد ولا يؤمن بالأحزاب، والمجلس النيابي الحالي هو مجرد غرفة تسجيل، وكل إمكانات البلاد مسخّرة لخدمة مشروع الرئيس الذي لا أحد يعرف تفاصيله، وفي كل بلدان العالم التي ستجري فيها انتخابات في 2024 فإن تونس البلد الوحيد التي لا يعلم أحد موعد الانتخابات». وحول موقف الغنوشي من الانتخابات الرئاسية المقبلة، يكشف ديلو أنه «التقى بالغنوشي منذ أسبوع، وهو يعتبر أن انتخابات من دون شروط تنافسية حقيقية لا تفتح على إمكانية التداول على السلطة بالصندوق ليست انتخابات، بل هي مجرد عملية اقتراع». وكان اعتقال الغنوشي إيذاناً ببدء مرحلة تفتيت حركة النهضة، إذ لم يتوقف الأمر عند اعتقاله، فقد أوقفت السلطة قيادات أخرى كثيرة من الحركة بغية شلّها، قبل اعتقال الغنوشي وبعده، من بينها رئيس الحكومة الأسبق ونائب الغنوشي في «النهضة» علي العريض، ووزير العدل الأسبق ونائبة الثاني نور الدين البحيري، ورئيس مجلس الشورى عبد الكريم الهاروني، والقيادي المخضرم الحبيب اللوز، ونائبة الذي تولى إدارة «النهضة» بعد سجنه، منذر الونيسي، وقيادات إدارية ونواب سابقون عن «النهضة»، مثل الصحبي عتيق وفوزي كمون والبشير المشرقي وأحمد العماري. يُذكر أن الونيسي تولى في إبريل/نيسان من العام الماضي إدارة «النهضة» بالنيابة بعد سجن الغنوشي، ولكن تم سجنه هو أيضاً في سبتمبر/أيلول الماضي بسبب تسريبات صوتية منسوبة له. وفي نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، أعلنت «النهضة» تولي العجمي الوريمي مهمة الأمانة العامة وإدارة الحركة، على الرغم من إغلاق مقراتها المتواصل منذ إبريل 2023. وكان يُفترض أن ينعقد مؤتمر «النهضة» نهاية العام الماضي، قبل عام جاء بقرار سياسي وبسبب مواقفه السياسية ومعارضته للانقلاب»، مضيفاً في تصريح لـ«العربي الجديد» أن «الغنوشي تمسك بشرعية البرلمان وبالدستور، وهو معتقل سياسي». وبلفت إلى أن سعيّد صرح منذ أيام في المستير «بأن السلطة لا يمكن أن ترضى الجميع وأن المعارضة مشروعة والاحتجاج كذلك، ما يعني أن الموجودين اليوم في السجون مكانهم ليس هناك لأنهم قاموا بواجبهم»، مشيراً إلى أن «المعارضة لا تعارض داخل السجن وإنما تعارض في الساحات وداخل المؤسسات ودفاعاً عن الشعب والمكتسبات»، مضيفاً أنه «بعد عام من هذه المظلمة حان الوقت لكي ترفع». ويؤكد الوريمي أن «اعتقال الغنوشي أثر طبعاً على حركة النهضة وعلى المعارضة ككل، ولكن كما صرح الغنوشي فإن سجنه لن يؤدي إلى خفض الأسعار، وبالتالي لم تكسب البلاد أي شيء من اعتقال الغنوشي بل بالعكس، تعمّقت الأزمة ودخلت البلاد في أزمة».

وفي السياق، يوضح القيادي في «النهضة» بلقاسم حسن لـ«العربي الجديد» أن «الغنوشي معتقل منذ سنة ويقبع وراء القضبان لأنه رمز ومنافس سياسي وخصم عتيد»، مضيفاً أن «الغنوشي يمثل أكبر حزب في تونس، وهو رئيس برلمان شرعي ومتمسك بالشرعية وبالديمقراطية، وأعتقل لأنه قال لا للانقلاب». ويضيف حسن أن «الغنوشي يؤمن بالحوار لا بالانقلاب، وبالحوار يمكن تعديل أوتار التجربة الديمقراطية لا الإجهاز عليها، ولهذه الأسباب هو في السجن، وكذلك بقية المعتقلين، ولكن مآل الانقلاب إلى زوال».

من وقفة تضامنية مع الغنوشي، فبراير 2023 (محمد مسرق/Epa)

تقرير

تهرّب من المشاركة في هيئة المحلفين
ترامب: محاكمتي اضطهاد سياسي

استغل الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، على عكس ما كان يظهره في محاكماته السابقة، بدا هادئاً داخل قاعة محكمة مانهاتن بنيويورك، أول من أمس الاثنين، في المحاكمة الأولى لرئيس أميركي سابق بقضية جنائية، إلا أنه كال الاتهامات قبيل وبعد الجلسة الأولى من المحاكمة التي اعتبرها بمثابة «اضطهاد سياسي» له و«اعتداء على الولايات المتحدة». وستبتّ المحكمة بما إذا كان المليارديرالجمهوري مذنباً في تزوير مستندات محاسبية لمجموعته العقارية «منظمة ترامب» (Trump Organization)، إذ سمحت النسخ المزوّرة من حسابات منظمة ترامب، بحسب الادعاء، بإخفاء مبلغ 130 ألف دولار في المرحلة الأخيرة من الحملة الانتخابية للرئيس السابق، في 2016، دُفع لممثلة الأفلام الإباحية ستورمي دانيلز للتستّر على علاقة جنسية قبل عشر سنوات مع ترامب، والتي ينفي الأخير حدوثها.

وبينما انتهى اليوم الأول من المحاكمة باستبعاد العشرات من الأعضاء المحتملين في هيئة المحلّفين، استغل ترامب الجلسة الأولى في حشد مؤيديه الذين تظاهر عدد منهم خارج المحكمة ولصالح حملته الانتخابية كمرشح الحزب الجمهوري المفترض، إذ سُجل تلقي أنصاره رسائل بريد إلكتروني تحثهم على التبرع للحملة. وبدأت، أول من أمس، عملية انتقاء أعضاء هيئة المحلفين مع إبقاء هوياتهم طي الكتمان لحمايتهم من أي رشوة أو ضرر. ومن أصل 96 مرشحاً ليكونوا أعضاء الهيئة الـ12، بالإضافة إلى ستة محلفين مناوبين، تم استبعاد 50 منهم سريعاً، بعدما أقروا بتعذّر اتخاذهم موقفاً منصفاً وغير متحيّز في القضية، التي تتضمن 34 تهمة جنائية. وسُمح لاحقاً لتسعة آخرين بالمغادرة بعد إعلانهم عن أسباب تمنعهم من أداء الدور المطلوب منهم. أمّا الباقون، وهم مواطنون عاديون أُلقي بهم بين ليلة وضحاها في فوضى هذه المحاكمة غير المسبوقة بينهم ممرضة وبائع كتب ومحام، فاضطروا إلى الكشف عن تفاصيل في حياتهم الخاصة أمام المحكمة، مثل مهنهم وأوضاعهم العائلية ومصادر معلوماتهم وهواياتهم. وطُلب منهم التعبير عن تعاطفهم أو تحيّزهم تجاه المتهم. وتُعدّ هذه المرحلة حاسمة في المحاكمة ويُمكن خلالها لكلّ من الادّعاء والدفاع رفض عدد معيّن من المحلّفين دون الحاجة إلى تقديم مبرّر، ويمكن أن تستمر حتى الأسبوع المقبل أو أبعد من ذلك. وبما أنه سيتعيّن على ترامب حضور كل يوم تنعقد فيه المحكمة، أي أربعة أيام في الأسبوع على مدى الأسابيع الستة المقبلة على الأقل، بما سيؤثّر على حياته اليومية وقدرته على المشاركة بحملته الانتخابية، قبيل انتخابات نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، أحضر ترامب حملته إلى المحكمة. وقال لدى دخوله المحكمة إن «هذا اضطهاد سياسي»، و«اعتداء على الولايات المتحدة»، كما جدّد التشكيك في نزاهة القاضي خوان ميرشان، المكلّف بترؤس جلسات المحاكمة، قائلاً للصحافيين «نُمنح محاكمة عادلة». وأمام مقر المحكمة نُظّم تجمّع غير حاشد مؤيد لترامب، أطلق خلاله المتظاهرون هتافات بذيئة ضد الرئيس جو بايدن والمدعي العام في مانهاتن ألفين براغ، ولوّح أحدهم بعلم كتب عليه «ترامب أو الموت». من جهته، حذّر ميرشان، في خطوة معتادة مع كل المتهَمين، من أنه سيتعين

> يتعيّن على ترامب الحضور كل يوم تنعقد فيه المحكمة

على ترامب حضور المحاكمة يومياً وإلا سيواجه التوقيف، كما حذّره من تكرار محاولاته عرقلة الجلسات بمنشورات تحريضية على شبكات التواصل الاجتماعي، ونوبات غضب خلال الجلسات. وحدّد القاضي جلسة استماع الأسبوع المقبل للادعاء لتقديم دفوعه في ما يتعلّق بإدانة ترامب بازدراء المحكمة، بخرقه أمراً قضائياً يمنعه من توجيه انتقادات لأشخاص على صلة بالقضية.

وتساجل محامو الجهتين مع القاضي بشأن الأدلة التي يمكن اعتمادها، فيما جلس ترامب بكتفين منحنيتين ناظراً إلى الأمام أو محدّقاً بشاشة الكمبيوتر إلى جانب فريقه القانوني. وأفادت الصحافية في صحيفة نيويورك تايمز الأميركية ماغي هابرمان بأن ترامب بدا مراراً أنه غفا وتدلى رأسه، الأمر الذي أغضب ترامب، إذ رصد يحدق فيها بغضب حسب ما نقلت مجلة نيوزويك. وفيما يقيّد قانون ولاية نيويورك التغطية الإعلامية لإجراءات المحاكمة التي تُعقد خلف أبواب مغلقة، وتقتصر التغطية على عدد قليل من المراسلين، نقل هؤلاء ما جرى في المحكمة، وسط إجراءات أمنية مشددة، إذ منع القاضي ميرشان الادعاء من عرض تسجيل فيديو لترامب خلال حملته الانتخابية في العام 2016 يقول فيه إن الرجال المشهورين يمكنهم «الإمساك» بالنساء من أعضائهن التناسلية لأنهن «يسمحن لهم بذلك». وطلب الادعاء تغريم ترامب لخرقه حظراً فرضه ميرشان يمنعه فيه من توجيه انتقادات لشهود محتملين وغيرهم من طاقم المحكمة على شبكات التواصل الاجتماعي، إلى ذلك، رفض البيت الأبيض، أول من أمس الاثنين، مساعي الجمهوريين في مجلس النواب لإقناع بايدن بالإدلاء بشهادته أمام النواب في تحقيق المساءلة حول علاقته بالأنشطة المالية لنجله هانتر، ووصف تلك المساعي بـ«المتمثلة حزبية»، إذ «لم يكشف عن أي دليل يشير لتورط الرئيس» في أي مخالفات أثناء توليه منصبه.

(فرانس برس، أسوشييتد برس، رويترز، العربي الجديد)

ترامب في محكمة مانهاتن أول من أمس (جابين بوتسفورد/ أسوشييتد برس)

شرق غرب

غرينفيلد تزور المنطقة المنزوعة السلاح بين الكوريتين

زارت سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة ليندا توماس غرينفيلد (الصورة)، أمس الثلاثاء، المنطقة المنزوعة السلاح بين الكوريتين، داعية بيونغ يانغ للعودة إلى المفاوضات. وقالت غرينفيلد، في تصريح صحافي، إن «الولايات المتحدة ليست لديها أي نوايا عدائية حيال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية»، مضيفة: «نبقي الباب مفتوحاً لدبلوماسية بناءة ونبقى منفتحين على الحوار».

(فرانس برس)

أستراليا: الهجوم على كنيسة في سيدني «عمل إرهابي»

أعلنت الشرطة الأسترالية، أمس الثلاثاء، أنّ الهجوم الذي استهدف بواسطة سكين مصلين في كنيسة أشورية في سيدني أمس الأول الاثنين، وأصيب خلاله أربعة أشخاص، هو «عمل إرهابي» نفذه لدوافع دينية فتى يبلغ من العمر 16 عاماً تم توقيفه. وقالت مفوضة شرطة نيو ساوث ويلز كارين ويب، في مؤتمر صحافي، إنّ التحقيق خلص إلى أن الهجوم هو «عمل متطرف». من جهته، قال مدير الاستخبارات الأسترالية مايك بورجيس، في بيان: «يبدو أنه عمل فردي».

(فرانس برس)

معتقل سابق في أبو غريب يدلي بشهادته

وصف المعتقل السابق في سجن أبو غريب في العراق، صلاح العجيلي، أمام هيئة محلفين في فيرجينيا، أمس الثلاثاء، نوع الانتهاكات التي تذكر بالفضيحة التي انكشفت أمام العالم هناك قبل 20 عاماً، وذلك في إطار الدعوى التي أقامها إلى جانب معتقلين آخرين في أبو غريب ضد شركة «سي إيه سي آي» العسكرية، بتهمة المساهمة في تعذيبهم من خلال إرسال محققين ضمن عقد مبرم مع الجيش إلى المعتقل. وتحدث العجيلي عن الضرب، والتجريد من الملابس، والتهديد بالكلاب، وأوضاع مخلة تهدف إلى التسبب في الإرهاق والألم للمعتقلين.

(أسوشييتد برس)

وزير الخارجية الصيني يزور أندونيسيا وكمبوديا

أعلنت وزارة الخارجية الصينية، في بيان أمس الثلاثاء، أن وزير الخارجية وانغ يي (الصورة) سيزور إندونيسيا وكمبوديا وبابوا غينيا الجديدة. وأوضحت أن جولة وانغ ستبدأ غداً الخميس وتنتهي في 23 إبريل/نيسان الحالي. وسيأتي وزير الخارجية جلسة ثانية التعاون للحوار رفيع المستوى بين الصين وإندونيسيا قبل أن يترأس اجتماعين للجنة التنسيق الحكومية الدولية بين الصين وكمبوديا، على أن ينهي جولته في بابوا غينيا الجديدة.

(فرانس برس)

تركيا: تحديد خمسة من «العمال»

أعلنت وزارة الدفاع التركية، في بيان أمس الثلاثاء، تحييد 5 عناصر من حزب العمال الكردستاني شمالي العراق. وقالت: «تم رصد 5 إرهابيين من حزب العمال الكردستاني في منطقة غارا شمالي العراق، وجرى تحييدهم بغارة جوية»، مضيفة أن «العمليات الجارية لتجفيف منابع الإرهاب تتواصل».

(الأناضول)

متابعة

مناورة قضائية لعدم الإفراج عن معتقلي «قضية التآمر»

تونس ـ **سمية بركات**

أثار قرار قاضي التحقيق بالقطب القضائي لمكافحة الإرهاب في تونس، يوم الاثنين الماضي، ختم الأبحاث في ما يعرف بقضية «التآمر على أمن الدولة» والتي يقبع بسببها عدد من أبرز معارضي الرئيس التونسي قيس سعيد في السجن وإحالة المعتقلين جميعاً إلى دائرة الاتهام، غضب هيئة الدفاع عن المعتقلين الذين اعتبروا أن الأمر آتى مع اقتراب انتهاء مهلة الـ4 أشهر، وهي مدة الاحتفاظ القصوى المسموح بها وفق القانون، ما يفرض الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين تباعاً بحسب تواريخ اعتقالهم. كما أن القرار جاء في الوقت الذي يفترض أن تتولى محكمة التعقيب (محكمة النقض) النظر في القضية، إذ تم في 5 إبريل/نيسان الحالي إحالة ملف القضية إلى قاضي التحقيق (خارج التوقيت الرسمي الإداري للعمل)، برغم تقدم فريق الدفاع بطلب التعقيب، بسبب «هضم حقوق الدفاع» من جانب دائرة الاتهام.

واعتبرت هيئة الدفاع عن المعتقلين السياسيين أن السلطة التونسية تصر على الإبقاء على المعتقلين في القضية داخل السجون، واضعة ما يجري في إطار الاحتجاز التعسفي. وقالت الهيئة، خلال مؤتمر صحافي أمس الثلاثاء، إنه بعد مضي فترة الإيقاف التحفظي المحددة بـ4 أشهر، «لم يتم إثبات أي تهمة ضد السياسيين» المعتقلين، مضيفة أن قاضي التحقيق ختم البحث في القضية، وبالتالي من المفترض أن يكون المعتقلون «الخميس أو الجمعة (المقبلين) أحراراً». وكانت الهيئة قد أشارت، في بيان مساء الأحد الماضي، إلى أنها عايشت ما يؤكد مخاوفها من حصول تلاعب بالإجراءات في القضية. كما صدر تحذير مشابه من جبهة الخلاص الوطني المعارضة، والتي قالت في بيان مساء أول من أمس الاثنين، إنها تسجّل «إصرار السلطة على دوس القواعد الإجرائية الأساسية الضامنة للمحاكمة العادلة» في القضية. ومن بين المعتقلين بتهمة «التآمر على أمن الدولة» كل من الأمين العام السابق لحزب التيار الديمقراطي، غازي الشواشي، والناشط السياسي خيام التركي، والأمين العام للحزب الجمهوري، عصام الشابي، وعضو جبهة الخلاص الوطني المعارضة جوهر بن مبارك، والقيادي السابق في حركة النهضة عبد الحميد الجلاصي، والناشط السياسي رضا بالحاج.

> هيئة الدفاع عن المعتقلين السياسيين: لم يتم إثبات أي تهمة

في غضون ذلك قالت عضو هيئة الدفاع عن المعتقلين السياسيين، إسلام حمزة، خلال المؤتمر الصحافي أمس، إن «الملف سياسي، وبطاقات الإيداع صدرت بقرار سياسي ولن ترفع إلا بقرار سياسي»، موضحة أن «الخميس أو الجمعة ستظهر الأكاذيب ويتأكد أنه لا وجود لتآمر». وفي السياق أشارت حمزة، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إلى أن «القانون ينص على الإفراج الوجوبي عن المعتقلين السياسيين بدون انتظار طلب إفراج»، لكن «في ظل السياقات الحالية ستتقدم الهيئة، الخميس المقبل، بطلب جديد للإفراج». من جهته، قال عضو هيئة الدفاع عن المعتقلين السياسيين، المحامي سمير ديلو، خلال المؤتمر، إن «القضية سياسية، والإجراءات لم تحترم»، فيما أوضح في تصريح لـ«العربي الجديد» أن «السيناريو الوحيد المقبول هو الإفراج عن المعتقلين السياسيين». لكنه استدرك بالقول إنه «إذا أصرت السلطة على مزيد الهروب إلى الأمام فعندها سيكون لأي خطوة رد». أما بشأن قرار إحالة المعتقلين إلى دائرة الاتهام، الاثنين الماضي، فقد أشارت المحامية دليلة مصدق، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن الدائرة عيّنت يوم الخميس المقبل تاريخاً للمحاكمة، وبالتالي لم تحترم مهلة الأربعة أيام التي يجب أن تفصل بين الإحالة وبدء المحاكمة، كما ينص عليه القانون، في محاولة «للالتفاف على الملف». وشدّدت الهيئة بعد الجلسة على أن الهيئة ستحاسب «كل مسؤول عن احتجاز المعتقلين بعد منتصف ليل الجمعة (المقبل)»، و«ستتوجه إلى المحاكم الدولية، وجميع الهياكل القضائية والهيئات الدولية للمطالبة بالإفراج عنهم».

كذلك اعتبر المحامي كريم المرزوقي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «الهدف من توجيه الملف إلى دائرة الاتهام هو الالتفاف على أنتهاء الإيقاف التحفظي»، مشدّداً على أنها «محاولة للمرور بالقوة لأن الملف من المفروض أنه موجود لدى محكمة التعقيب». وكان المرزوقي قد قال خلال المؤتمر الصحافي أمس، إن هناك «إمعانا في خرق القانون وهضم حقوق المعتقلين، فقط لأنهم معارضون مارسوا حق التنظم (التنظيم)»، مضيفاً أن «رئيس الجمهورية تحدث الاثنين في اجتماع لمجلس الأمن القومي، عن محاكمة عادلة، لكنه أصدر في الحقيقة حكمه على المعتقلين وهو بطل أن سوى إصدار العقوبات». واعتبر أن «الملف سياسي»، ويُدار «لدى سلطة أرادت تصفية معارضيها». وفي سياق متصل ذكر رياض الشعيبي، القيادي بحركة النهضة التونسية، أمس الثلاثاء، أنه سيلتقي بحسب مصادر دبلوماسية نظيره التركي، على أن يعلن لاحقاً عن تفاصيل الزيارة. من جهتها، تحدثت مصادر مصرية لـ«العربي الجديد» عن أجندة زيارة شكري لأنقرة، مشيرة إلى تصدر موضوعي غزة وليبيا، إلى جانب استعجال القاهرة إتمام صفقة

تظاهرة للمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، تونس، يناير الماضي (Getty)

إضاءة

أجندة شكري في أنقرة: غزة وليبيا واستعجال صفقة «بيرقدار»

يزور وزير الخارجية المصري سامح شكري العاصمة التركية أنقرة خلال أيام، لبحث التطورات في الشرق الأوسط والأوضاع في قطاع غزة، بحسب ما أكد مصدر دبلوماسي تركي لوكالة رويترز أمس الثلاثاء. وبحسب المصدر، فإنه سينتظر أن يقيّم شكري مع نظيره التركي هاكان فيدان أحدث التطورات المتعلقة بالمفاوضات الرامية لوقف إطلاق النار في غزة. بدورها، أكدت وكالة الأناضول التركية للأنباء، أمس، أن شكري سيزور أنقرة نهاية الأسبوع الحالي، وأنه سيلتقي بحسب مصادر دبلوماسية نظيره التركي، على أن يعلن لاحقاً عن تفاصيل الزيارة. من جهته، قال دبلوماسي مصري، لـ«العربي الجديد»، إن «شكري من المقرر أن يبحث خلال زيارته لأنقرة، الترتيبات الخاصة بزيارة الرئيس عبد الفتاح السيسي لتركيا، وعقد قمة ثنائية مع نظيره التركي رجب طيب أردوغان»، والتي لم يحدّد موعد لها بعد، علماً أن الرئيسين كانا قد عقدا قمة خلال زيارة أردوغان للقاهرة في فبراير/شباط الماضي. وبحسب المصدر، فإنه «بعد 7 سنوات من التأجيل، أدركت القاهرة أنه لا بد من الحصول على المسيّرات التركية».

وأوضح المصدر أن «الحاجة لمسيّرات بيرقدار أصبحت متزايدة اليوم، ولا سيما بعد أن أثبتت فعاليتها في نزاعات مختلفة حول العالم، حيث ساعدت الحكومة الليبية في طرابلس في صدّ قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر، كما ساعدت أذربيجان على هزيمة القوات المدرعة الأرمينية واستعادة مساحات شاسعة من الأراضي في حرب إقليم ناغورنو كاراباخ عام 2020، كما كانت أداة فاعلة في يد الحكومة الفيدرالية في إثيوبيا لقتال جبهة تحرير شعب تيغراي». وأشار المصدر إلى أن «توغو حصلت أيضاً على طائرات بيرقدار، من أجل كبح تسلل المقاتلين الجهاديين الذين ينتقلون جنوبا من بوركينا فاسو، ويتحركون عبر التضاريس الوعرة بدراجات نارية لنصب الكمائن ويشنون هجمات مفاجئة على نقاط الجيش». واعتبر المصدر أن السلطات في مصر لم تكن «لتستمر في رهن مصالحها القومية، مقابل استرداد مسيّرات بيرقدار التركية، عناوينها». وقال مصدر مصري لـ«العربي الجديد»، إن من أهداف الصفقة «استعجال صفقة مسيّرات بيرقدار، قبيل القمة المرتقبة بين الرئيسين عبد الفتاح السيسي ورجب طيب أردوغان»، والتي لم يحدّد موعد لها بعد، علماً أن الرئيسين كانا قد عقدا قمة خلال زيارة أردوغان للقاهرة في فبراير/شباط الماضي. وبحسب المصدر، فإنه «بعد 7 سنوات من التأجيل، أدركت القاهرة أنه لا بد من الحصول على المسيّرات التركية».

وأوضح المصدر أن «الحاجة لمسيّرات بيرقدار أصبحت متزايدة اليوم، ولا سيما بعد أن أثبتت فعاليتها في نزاعات مختلفة حول العالم، حيث ساعدت الحكومة الليبية في طرابلس في صدّ قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر، كما ساعدت أذربيجان على هزيمة القوات المدرعة الأرمينية واستعادة مساحات شاسعة من الأراضي في حرب إقليم ناغورنو كاراباخ عام 2020، كما كانت أداة فاعلة في يد الحكومة الفيدرالية في إثيوبيا لقتال جبهة تحرير شعب تيغراي». وأشار المصدر إلى أن «توغو حصلت أيضاً على طائرات بيرقدار، من أجل كبح تسلل المقاتلين الجهاديين الذين ينتقلون جنوبا من بوركينا فاسو، ويتحركون عبر التضاريس الوعرة بدراجات نارية لنصب الكمائن ويشنون هجمات مفاجئة على نقاط الجيش». واعتبر المصدر أن السلطات في مصر لم تكن «لتستمر في رهن مصالحها القومية، مقابل استرداد مسيّرات بيرقدار التركية، عناوينها». وقال مصدر مصري لـ«العربي الجديد»، إن من أهداف الصفقة «استعجال صفقة مسيّرات بيرقدار، قبيل القمة المرتقبة بين الرئيسين عبد الفتاح السيسي ورجب طيب أردوغان»، والتي لم يحدّد موعد لها بعد، علماً أن الرئيسين كانا قد عقدا قمة خلال زيارة أردوغان للقاهرة في فبراير/شباط الماضي. وبحسب المصدر، فإنه «بعد 7 سنوات من التأجيل، أدركت القاهرة أنه لا بد من الحصول على المسيّرات التركية».

> مصدر مصري: الحاجة لمسيّرات بيرقدار تتزايد

وأوضح المصدر أن «الحاجة لمسيّرات بيرقدار أصبحت متزايدة اليوم، ولا سيما بعد أن أثبتت فعاليتها في نزاعات مختلفة حول العالم، حيث ساعدت الحكومة الليبية في طرابلس في صدّ قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر، كما ساعدت أذربيجان على هزيمة القوات المدرعة الأرمينية واستعادة مساحات شاسعة من الأراضي في حرب إقليم ناغورنو كاراباخ عام 2020، كما كانت أداة فاعلة في يد الحكومة الفيدرالية في إثيوبيا لقتال جبهة تحرير شعب تيغراي». وأشار المصدر إلى أن «توغو حصلت أيضاً على طائرات بيرقدار، من أجل كبح تسلل المقاتلين الجهاديين الذين ينتقلون جنوبا من بوركينا فاسو، ويتحركون عبر التضاريس الوعرة بدراجات نارية لنصب الكمائن ويشنون هجمات مفاجئة على نقاط الجيش». واعتبر المصدر أن السلطات في مصر لم تكن «لتستمر في رهن مصالحها القومية، مقابل استرداد مسيّرات بيرقدار التركية، عناوينها». وقال مصدر مصري لـ«العربي الجديد»، إن من أهداف الصفقة «استعجال صفقة مسيّرات بيرقدار، قبيل القمة المرتقبة بين الرئيسين عبد الفتاح السيسي ورجب طيب أردوغان»، والتي لم يحدّد موعد لها بعد، علماً أن الرئيسين كانا قد عقدا قمة خلال زيارة أردوغان للقاهرة في فبراير/شباط الماضي. وبحسب المصدر، فإنه «بعد 7 سنوات من التأجيل، أدركت القاهرة أنه لا بد من الحصول على المسيّرات التركية».

وأوضح المصدر أن «الحاجة لمسيّرات بيرقدار أصبحت متزايدة اليوم، ولا سيما بعد أن أثبتت فعاليتها في نزاعات مختلفة حول العالم، حيث ساعدت الحكومة الليبية في طرابلس في صدّ قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر، كما ساعدت أذربيجان على هزيمة القوات المدرعة الأرمينية واستعادة مساحات شاسعة من الأراضي في حرب إقليم ناغورنو كاراباخ عام 2020، كما كانت أداة فاعلة في يد الحكومة الفيدرالية في إثيوبيا لقتال جبهة تحرير شعب تيغراي». وأشار المصدر إلى أن «توغو حصلت أيضاً على طائرات بيرقدار، من أجل كبح تسلل المقاتلين الجهاديين الذين ينتقلون جنوبا من بوركينا فاسو، ويتحركون عبر التضاريس الوعرة بدراجات نارية لنصب الكمائن ويشنون هجمات مفاجئة على نقاط الجيش». واعتبر المصدر أن السلطات في مصر لم تكن «لتستمر في رهن مصالحها القومية، مقابل استرداد

مجموعة من الصحافيين المعارضين الموجودين في تركيا».

من جهته، قال مصدر مصري، لـ«العربي الجديد»، إن «شكري من المقرر أن يبحث مسيّرات بيرقدار، قبيل القمة المرتقبة بين الرئيسين عبد الفتاح السيسي ورجب طيب أردوغان»، والتي لم يحدّد موعد لها بعد، علماً أن ال

تصاعدت التحديات أمام حلف شمال الأطلسي الذي دخل مرحلة جديدة من تاريخه، إذ تحقق روسيا تقدماً على الجبهة الأوكرانية في مقابل تراجع الدعم، خصوصاً الأميركي، لكييف، وسط مخاوف لدى دول الحلف من عودة دونالد ترامب للرئاسة

ردع موسكو والاستعداد لاحتمال عودة ترامب أولاً

مستقبل «الناتو» بين الطموحات والتحديات

تدريبات للحلف في ألمانيا، مارس الماضي (آنا زيلاغي/Epa)

لندن ـ **بشير البكر**

احتفال حلف شمال الأطلسي (الناتو) بذكرى تأسيسه، اختلف هذه المرة، بالنظر إلى ضخامة الأهداف، التي يطمح لتحقيقها، وجملة التحديات المطروحة أمامه، وأهمها الحرب الروسية على أوكرانيا، التي تزداد اشتعالاً، وتحقق روسيا فيها تقدماً ملحوظاً، في الوقت الذي يتباطأ فيه الدعم الغربي، خاصة الأميركي، لكييف. ومن أجل ذلك ارتفع صوت الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكين أخيراً، محذّراً من أن بلاده ستخسر الحرب، ما لم يقرّ الكونغرس الأميركي حزمة المساعدات العسكرية البالغة 60 مليار دولار. جرى الالتزام بإحياء ذكرى تأسيس حلف شمال الأطلسي في الرابع من إبريل/نيسان 1949. والتقى وزراء خارجيته في مقره ببروكسل، من أجل مناقشة العديد من القضايا الرئيسية. لكن الاحتفال الكبير تم ترحيله إلى القمة الدورية المقرر انعقادها بواشنطن في يوليو/تموز المقبل، وينتظر أن تكون ذات طابع مختلط احتفالي من جهة، ومن جهة أخرى محطة للخروج بتصورات تخص جملة من المسائل، لا تتعلق بجدول الأعمال بين قمتين، بل تتجاوزه نحو خلاصات استراتيجية، منها رفع عديد قوات الحلف، وتحقيق قدر من التوازن بين قوات الدول المنضوية فيه، الأمر الذي سيؤدي إلى نسبة تجييش كبيرة، وزيادة الإنفاق الدفاعي بما يناسب تحديات المرحلة المقبلة.

وهناك ملاحظة مهمة تستوجب الإشارة إليها، وهي أن هناك أجواء من الشك وعدم اليقين حول مستقبل الحلف، الذي ينظر إليه بعض المحللين الغربيين على أنه دخل في عامه الخامس والسبعين، وهو يمر بمرحلة من الترهل والتردد والخشية من الشيخوخة، على حد تعبير الكاتب البريطاني ستان راينغ، مؤلف كتاب «الناتو، من الحرب الباردة إلى أوكرانيا، تاريخ للتحالف الأقوى في العالم». ويتم النظر إلى تراخي الموقف تجاه أوكرانيا كمثال على ذلك. وتسود شكوك بأن بعض الدول تفضل استنزاف روسيا في أوكرانيا على تحقيق النصر العسكري عليها. وبدلاً من تعزيز الردع بوجه روسيا، التي تهدد باستخدام السلاح النووي ضد أعضاء في حلف شمال الأطلسي هناك حالة تردد، على عكس الحماسة التي دبت في صفوف الجميع في بداية الحرب. وبدا ظل الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب مخيماً على الحلف، وظهر في لهجة الصحافة الغربية، التي غطت المناسبة، أن الخشية من وصوله للرئاسة في انتخابات الخريف المقبل، حضرت في كواليس اجتماعات وزراء الخارجية. وتحدث دبلوماسيون غربيون، إلى وسائل الإعلام، عن مقترح

زاد الأوروبيون وكندا الإنفاق للعام التاسع على التوالي

تقدم به الأمين العام للحلف ينس ستولتنبرغ، يتضمن أن يأخذ «الناتو» على عاتقه العمل، تحسباً لتطورات من بينها خفض الدعم الأميركي لأوكرانيا، إذا عاد ترامب إلى البيت الأبيض. ولم تكف لطمأنة الحلفاء تصريحات الرئيس الأميركي جو بايدن في المناسبة أنه «حلف مقدس». وهناك مؤشرات عديدة على اجتماعات وتحركات، يقوم بها بعض أعضاء «الناتو» الفاعلين، مثل بريطانيا وفرنسا، من أجل تفادي حصول مفاجأة من قبيل عودة ترامب، الذي قد لا يتوقف عند التهديد والوعيد، بل يمكن أن ينفذ ذلك، وينسحب من الحلف.

مع العلم أن جون بولتون، مستشار الأمن القومي خلال جزء من ولاية ترامب، ذكر في كتابه «الغرفة التي شهدت الأحداث: مذكرات من البيت الأبيض» (The Room Where It Happened: A White House Memoir)، أن الرئيس الأميركي السابق كان على وشك اتخاذ قرار الانسحاب من «الناتو» قبيل قمة الحلف في بروكسل عام 2018.

وقد جرى التوقف مطولاً خلال اجتماع وزراء دفاع الحلف منتصف فبراير/ شباط الماضي، عند نقطتين أساسيتين. الأولى، هي وفاء الدول الأعضاء بتخصيص نسبة اثنين في المائة من الناتج المحلي لموازنة الحلف الدفاعية. وكان ترامب أعلن، أخيراً، أنه «سيشجّع روسيا على مهاجمة أي دولة منضوية في الناتو لا تنفق ما يكفي على الدفاع». وأبرز التقرير السنوي للحلف لعام 2023 أن الحلفاء الأوروبيين وكندا زادوا الإنفاق الدفاعي للعام التاسع على التوالي، إذ ارتفع بنسبة 11 في المائة مقارنة بعام 2022، واستوفى 11 حليفاً المبدأ التوجيهي المتمثل في إنفاق اثنين في المائة من ناتجهم المحلي الإجمالي على الدفاع، وأوائل العام 2024، ارتفع هذا العدد إلى 18 دولة. ومن المعروف أن الولايات المتحدة تسهم بـ67 في المائة من الإنفاق العسكري المشترك، الذي قدر في 2023 بحوالي 1,1 تريليون دولار. والنقطة الثانية، هي تسديد كل الدول حصتها في موازنة الحلف، حيث إن هناك 13 دولة متخلفة عن ذلك من أصل 32، بعد انضمام السويد وفنلندا إلى «الناتو».

والمؤشر الثاني، ظهور قلق في أوساط الأعضاء الفاعلين من تراجع الدعم الأميركي لأوكرانيا، ولخص ذلك الاستجابة الفاترة للدعوة التي أطلقها وزير الخارجية البريطاني ديفيد كاميرون، خلال إحياء ذكرى تأسيس الحلف، وجاء فيها أن «بريطانيا قدمت أموالاً لأوكرانيا هذا العام». وهذا هو العنوان الأساسي الذي كان على جدول زيارته إلى واشنطن الثلاثاء الماضي. ولم يخف كاميرون قلق حلفاء «الأطلسي» من أن التهاون في دعم أوكرانيا له عواقب كبيرة، موضحاً أن «أي بديل لذلك لن يؤدي إلا إلى تشجيع (الرئيس الروسي فلاديمير) بوتين على القيام بمحاولات أخرى لإعادة رسم الحدود الأوروبية بالقوة، وسوف يُسمع ذلك بوضوح في بكين وطهران وكوريا الشمالية».

في المقابل، اعتبرت موسكو أن حلف شمال الأطلسي عاد إلى عقلية الحرب الباردة. ولم تتغير النظرة الروسية التي تعتبر أن الولايات المتحدة تقف وراء الحلف، وتستخدمه كأداة للمواجهة، خاصة في القارة الأوروبية. وعلى هذا الأساس تم تخطيطه وتشكيله وإنشاؤه وإدارته من قبل واشنطن. والنقطة الثانية، أن أنشطة حلف شمال الأطلسي لا تعزز حالياً الأمن والاستقرار في أوروبا، «بل على العكس من ذلك، هي عامل مزعزع للاستقرار»، حسبما ذكرت وكالة أنباء إنترفاكس الحكومية الروسية، في معرض التعليق على إحياء الذكرى. والنقطة الثالثة، بحسب موسكو، هي أن «الناتو» متورط في الصراع الأوكراني، وهو السبب الرئيسي الذي قاد روسيا لإعلان الحرب على جارتها، التي كانت تحضر نفسها لنيل العضوية فيه، وبذلك تحمي نفسها من الخطر الروسي الدائم، إذ إن المادة الخامسة من ميثاق الحلف تضمن تدخله إلى جانبها بصورة قانونية.

لا حضور خارج أوروبا

في الذكرى الـ75 لإنشاء حلف شمال الأطلسي ثمة انتقادات عديدة لتراجع دوره خارج حدود أوروبا، ومثال على ذلك ضمور الشراكات التي عقدها مع العديد من الدول. وكان الحلف وقّع خلال العقود الماضية اتفاقيات شراكة مع نحو 40 دولة حول العالم. وكان من المفروض أن يسهم هؤلاء الشركاء في العمليات والمهام التي يقودها «الناتو» في مناطقهم، إلا أن هذا الأمر لم يحدث، ولذلك فإنه لا حضور له في أفريقيا أو الشرق الأوسط والمحيطين الهندي والهادئ.

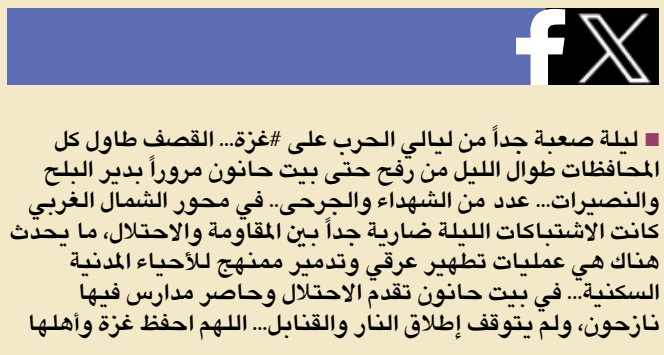

■ ليلة صعبة جداً من ليالي الحرب على #غزة... القصف طاول كل المحافظات طوال الليل من رفح حتى بيت حانون مروراً بدير البلح والنصيرات... عدد من الشهداء والجرحى.. في محور الشمال الغربي كانت الاشتباكات الليلة ضارية جداً بين المقاومة والاحتلال، ما يحدث هناك هي عمليات تطهير عرقي وتدمير ممنهج للأحياء المدنية السكنية... في بيت حانون تقدم الاحتلال وحاصر مدارس فيها نازحون، ولم يتوقف إطلاق النار والقنابل... اللهم احفظ غزة وأهلها

■ يا جماعة الخير رفح تتعرّض لقصف عنيف همجي بشكل هستيري، الشمال يتعرض لقصف صاروخي ومدفعي من كل أنواع الطائرات، النصيرات تتعرض لهجوم بري وقصف بشكل عشوائي على منازل المواطنين وهناك شهداء، انشروا، وصّلوا صوتنا، إعملوا اشي.

■ قوات الاحتلال تحاصر منزل عائلة الشهيد خالد المحتسب منفذ عملية إطلاق نار في القدس تمهيداً لهدمه... الاحتلال بعد كل عملية فدائية يعتقل عائلة المنفذين ويهدم منازلهم ويصادر أموالهم ويمنعهم من العمل والتنقل بحرية كعقاب جماعي على الشعب الفلسطيني. حتى يلي بدو يفكر مجرد تفكير يعمل عملية فدائية يفكر ألف مرة شو حيصير بأهله قبل ما يعملها...

■ تتمادى #ألمانيا وتتورط في الانحياز الأعمى للكيان المارق #إسرائيل، وتبدو أنها بصدد الإساءة لنفسها ولضرب مصداقيتها وصورتها لدى شعوب المنطقة... الحملة على #جوزيب_بوريل و#غوتيريتس بعد انتقادهما للعدوان المتمادي على غزة تعكس ضيق أفق وسوء تقدير من ألمانيا وبعض الدول الغربية لمصالحهم. #العدوان_على_غزة

■ في لقاء مع السوداني، أكد الرئيس بايدن التزام أميركا بأمن إسرائيل وناقش الشراكة الاستراتيجية، دون ذكر الانسحاب من العراق. الزيارة تعكس السياسات الأميركية في نهاية ولاية بايدن.

■ التهرب الضريبي والجمركي في لبنان 78 بالمائة. مليار دولار سنوياً تهرب جمركي في مرفأ بيروت فقط. فتشوا على المحميات السياسية.

رصد

بروكسل تلاحق البروباغندا الروسية

تعمل بلجيكا على ملاحقة ما تقول إنها شبكات موالية لروسيا في عواصم الاتحاد الأوروبي، والتي تتهمها بضخّ أموال للتأثير على الانتخابات الأوروبية المقبلة

كوبنهاغن ـ **ناصر السهلي**

يسود الخوف من التدخل الروسي المزعوم في انتخابات الاتحاد الأوروبي، المقرّرة بين 6 و9 يونيو/حزيران المقبل، في بروكسل، ما دفع بلجيكا إلى إطلاق تحقيق في أموال روسية مشتبه في تحويلها إلى سياسيين أوروبيين. وكان رئيس الوزراء البلجيكي ألكسندر دي كرو، أعلن يوم الجمعة الماضي، أن الروس «يسعون لمساعدة بعض الأحزاب من أجل انتخاب المزيد من المرشحين الموالين لروسيا في البرلمان الأوروبي». تزامنا مع ذلك، بدأ مكتب الادعاء العام البلجيكي، التحقيق في تلقي عدد من البرلمانيين الأوروبيين أموالاً من روسيا لنشر الدعاية الروسية. ويأتي ذلك في أعقاب إعلان دي كرو، أن جهاز الاستخبارات في بلاده كشف ما وصفه بمحاولة شبكة موالية لروسيا في بلجيكا التأثير على نتائج الانتخابات الأوروبية المقبلة.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن تأثير الروس في انتخابات البرلمان الأوروبي يستهدف تعزيز خطاب معيّن صديق لروسيا في هذه المؤسسة، بحسب ما ذكرت صحيفة لو سوار البلجيكية في 12 إبريل/نيسان الحالي. وتحدثت الصحيفة عن اعتقاد سياسي وأمني يسود في بلجيكا، بوجود «شبكة موالية لروسيا» في البلاد. وانتشار مثل هذه الشبكة في بلجيكا وعدد من دول الاتحاد الأوروبي «هدفه واضح للغاية»، بحسب دي كرو، وهو إضعاف دعم الأوروبيين لأوكرانيا.

وما يجري الحديث عنه مجدداً هو وجود تمويل روسي لبعض البرلمانيين الأوروبيين بهدف نشر الرسائل والدعاية الروسية. وتتعلق مخاوف الطبقات السياسية التقليدية في أوروبا بفرضية أن موسكو تتعاون مع أحزاب أقصى اليمين القومي المتشدد في القارة. وتتعزز هذه المخاوف في أعقاب الكشف خلال الأسبوع الماضي عن أن مرشح البرلمان الأوروبي عن حزب البديل لأجل ألمانيا اليميني المتشدد، بيتر بيسترون، يتلقى أموالاً روسية لنشر وجهات نظر ودعاية مؤيدة لسردية الكرملين بشأن علاقاته المتوترة مع أوروبا والغرب عموماً. وتثير المزاعم الأوروبية بالتدخل الروسي في الانتخابات البرلمانية بعض القلق الإضافي في القارة، على خلفية اتهامات سابقة قبل الحرب في أوكرانيا عن علاقة موسكو بأجنحة التشدد القومي في عدد من دول القارة، بما في ذلك شخصيات سياسية وتشريعية في دول إسكندنافية وفي ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا وغيرها من دول القارة، رفضت لوقت طويل سياسات الهجرة التي تنتهجها بلدانها، بل أيّد بعضها الانسحاب من الاتحاد الأوروبي. واليوم تأتي هذه الاتهامات عن تأثير روسي مزعوم في العملية الانتخابية لمرشحين أوروبيين متشككين أصلاً بالمشروع الأوروبي برمته، ولديهم مواقف نقدية من الهجرة والحرب في أوكرانيا، لتضع مزيداً من الأسئلة حول علاقة اليمين المتطرف الأوروبي بموسكو. وتطالب أحزاب في يسار الوسط في دول أوروبية مختلفة بإجراء تحقيقات أمنية عميقة حيال «الآثار السياسية التي ستترتب على هذا التعاون في انتخابات برلمان أوروبا المقبلة»، بحسب ما ذكر أول من أمس الاثنين حزب يسار الوسط، راديكال فينسترا، في العاصمة الدنماركية كوبنهاغن.

وكان البرلمان الأوروبي فرض، الأسبوع الماضي، غرامة بنحو تسعة آلاف يورو على البرلمانية الأوروبية عن لاتفيا، تاتيانا شدانوك، بتهمة «انتهاك قواعد سلوك البرلمانيين (في البرلمان الأوروبي)». ويسود اعتقاد بحسب الإعلام الأوروبية بأن شدانوك «عملت كعميل سرّي لجهاز الاستخبارات الروسي أف أس بي على مدار سنوات مضت».

القلق الأوروبي من تزايد النفوذ الروسي على مستويات المشرعين والسياسيين يعززه التقدم الانتخابي للأطراف المشككة بالرواية الغربية بشأن العلاقة بموسكو والحرب في أوكرانيا. فعلى سبيل المثال، تنظر أوروبا بعين قلقة إلى هزيمة إيفان كوركوك، المؤيد للتعاون الوثيق مع الغرب، في الانتخابات الرئاسية السلوفاكية في وقت سابق من شهر إبريل/نيسان الحالي، والتي فاز فيها بيتر بيليغريني، المعروف بقربه من روسيا. ويتصور الأوروبيون أن تزايد رقعة المشكّكين بالجهود الأوروبية مع أوكرانيا، سواء على المستويات الوطنية أو على مستوى الاتحاد الأوروبي، يشكل إضعافاً لمواقف القارة والغرب بمواجهة روسيا.